

# دراسة تخطيطية لمشاركة القطاع الخاص في أنشطة بناء القدرات للعمل المناخي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

التقرير التوليفي النهائي

**RCC MENA and SA**

تعزيز العمل المناخي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وجنوب آسيا



United Nations Climate Change  
Capacity-building



Regional Collaboration Centre – Dubai

Promoting Climate Action in the  
Middle East, North Africa and South Asia

CLIMATEKOS

Photo: Saeedphotography

## المحتويات

4.....	1 مقدمة.....
4.....	1-1 سياق وهدف الدراسة .....
4 .....	2-1 منهجة ونطاق الدراسة .....
5.....	2 تغير المناخ والقطاع الخاص في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: خلفية .....
5.....	2-2 تغير المناخ وأثره في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا .....
6.....	2-2 الشركات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا .....
7.....	3-2 الوضع الحالي: آليات تسعير الكربون في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لعام 2021 .....
8 .....	4-2 تأثير تغير المناخ على الشركات الصغيرة والمتوسطة .....
8.....	3 نتائج المراجعة المكتبية .....
8.....	1-3 فجوات واحتياجات بناء القدرات للعمل المناخي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا .....
11.....	2-3 برامج ومبادرات العمل المناخي للشركات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا .....
12.....	3-3 التقييم على مستوى الدول: البيانات المتاحة .....
13.....	4 نتائج الاستبيان .....
13.....	1-4 المعرفة بالتغيير المناخي .....
15.....	2-4 إجراءات التغير المناخي .....
18.....	3-4 الفجوات المعرفية المتعلقة بتغير المناخ، ومتطلبات المعلومات وتحديد احتياجات بناء القدرات من قبل الشركات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا .....
21.....	5 ملخص التقييم والتوصيات .....
21.....	1-5 ملخص نتائج الاستبيان والمقارنة ودمجها مع المراجعة المكتبية .....
23.....	2-5 التوصيات الختامية .....
33.....	6. الملحقات .....
33.....	الملحق أ: أسئلة الاستبيان .....
36.....	الملحق ب: قائمة الجمعيات والمجموعات الداعمة التي تم التواصل معها .....
39.....	الملحق ج: البيانات المتاحة حول الدول .....
52.....	الملحق د: مصفوفة النظرة العامة- مخطط لمنظمات البحث والأوساط الأكاديمية وعرضها لتلبية احتياجات بناء قدرات القطاع الخاص والشركات الصغيرة والمتوسطة .....
54 .....	الملحق ه: محاولة التوفيق بين عروض التدريب من قبل المنظمات البحثية والأوساط الأكاديمية واحتياجات بناء القدرات المحددة للقطاع الخاص والشركات الصغيرة والمتوسطة.....

## 1 مقدمة

### 1.1 سياق وهدف الدراسة

تعد دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من بين أكثر دول العالم تعرضاً للمخاطر الناجمة عن التأثيرات المحتملة للتغير المناخي، وقد تم تحديد المنطقة على أنها بقعة ساخنة للتغير المناخي من قبل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ.<sup>1</sup> لقد تم بالفعل الإبلاغ عن التغيرات المناخية في المنطقة، ومن المتوقع أن تتسع وتتشدد في المستقبل القريب.<sup>2</sup> وحتى الآن، انصب التركيز في الغالب على ما يتعين على الحكومات القيام به لتدارك التغير المناخي وأثاره. ويعد إشراك القطاع الخاص في جهود التكيف مع التغير المناخي والتخفيف من آثاره أمراً ضرورياً لتحقيق أهداف المناخ العالمية وبناء مرونة الدول لتكون قادرة على التكيف مع التغير المناخي، وهو أمر مهم بشكل خاص في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، التي ستتأثر اقتصاداتها بشدة بالتغير المناخي في السنوات القادمة.

تعد مشاركة القطاع الخاص ضرورية لأسباب متعددة. أولاً؛ للتغير المناخي مخاطر مادية على الأعمال، ويجب التعامل مع الآثار المادية للمناخ، كما أن الأعمال يجب أن تتصف بالمرنة تجاهها. والعمل الناجح في المستقبل هو ما سيتحلى بالمرنة في مواجهة تغير المناخ. وعلاوة على ذلك، سيكون من الصعب للغاية -بل يكاد يكون من المستحيل- بناء القدرة على التكيف مع التغير المناخي على الصعيد العالمي بدون القطاع الخاص. وبتعبير أدق، يمكن للقطاع الخاص المساعدة في حشد الموارد المالية والاستفادة من جهود الحكومات وشريك المجتمع المدني والمجتمعات وتطوير خدمات مناخية مبتكرة وتقنيات التكيف. تعد مشاركة القطاع الخاص ضرورية أيضاً في الانتقال إلى اقتصادات منخفضة الكربون وتتصف بالمرنة في مواجهة تغير المناخ في جميع القطاعات الاقتصادية. وعلى وجه الخصوص يمكن للشركات الصغيرة والمتوسطة أن تمهد الطريق للتحول الأخضر والتكيف مع تغير المناخ فيأغلب القطاعات الاقتصادية، بما في ذلك قطاعات الصناعة والتصنيع والزراعة والسياحة والطاقة.

يوفر تعزيز قدرات القطاع الخاص فرصة عظيمة لتعزيز الأعمال الخضراء (التحول الأخضر) ومساعدته على التكيف مع تغير المناخ. وتهدف هذه الدراسة إلى تحديد وتقدير الفجوات المعرفية واحتياجات بناء القدرات لتمكين القطاع الخاص في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من المساهمة في الجهود التي تقودها الحكومة الوطنية للتعامل مع تغير المناخ مع التركيز على الشركات الصغيرة والمتوسطة. وفي نفس الوقت ستقييم الدراسة الوضع فيما يتعلق بأدوات تسعير الكربون التي تدعم تنفيذ المساهمات المحددة وطبيعتها. تم إجراء مسح لنوع بناء القدرات المطلوب على الصعيد الإقليمي وأو على مستوى الدولة (إذا أمكن/عندما يكون ذلك ممكناً) للمساعدة في تحديد الاحتياجات وفجوات العمل المناخي التي تواجهها الشركات الصغيرة والمتوسطة في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. والهدف النهائي من الدراسة هو المساهمة في إعداد الشركات بشكل أفضل للتعامل مع التغيرات المناخية وأثارها وتحسين مرونتها، بالإضافة إلى تمهينها من مصادر تمويل المناخ وتوضيعها في الإطار الوطني لسياسات العمل المناخي.

### 1.2 منهجية ونطاق الدراسة

#### المراجعة المكتبة والاستبيان

يستند التقييم إلى مجموعة من احتياجات كيانات القطاع الخاص لبناء القدرات المحدثة ذات الصلة بالمناخ، ولا سيما الشركات الصغيرة والمتوسطة على الصعيدين الوطني (القطاعي) والمحلي (داخل القطاع أو الصناعة نفسها) في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. يشمل ذلك:

- معلومات محدثة عن برامج تغير المناخ وأنشطة المؤسسات الأكademية والمنظمات البحثية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والتي يمكن أن تحدد أو تدمر احتياجات بناء قدرات القطاع الخاص من خلال هذه البرامج والأنشطة.
- تصميم استبيان موجز لجمع المعلومات من كيانات القطاع الخاص مع التركيز بشكل خاص على الشركات الصغيرة والمتوسطة.
- إنشاء قاعدة بيانات تحتوي على جميع المعلومات والبيانات ذات الصلة التي تم تجميعها أثناء المهمة.

#### نطاق ووصف نهج جمع البيانات

تغطي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مساحة تمتد من المغرب إلى مصر ومن اليمن إلى إيران عبر شبه الجزيرة العربية. تشمل دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي تم تحليلها لغرض هذه الدراسة الجزائر والبحرين ومصر وال العراق والأردن والكويت ولبنان وليبيا والمغرب وعمان وفلسطين وقطر والمملكة العربية السعودية وسوريا وتونس والإمارات العربية المتحدة واليمن.

وعلى الرغم من أن دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تشارك بعض أوجه التشابه الثقافية والمناخية، إلا أن هناك كذلك تباينات اقتصادية واجتماعية واضحة، بالإضافة إلى الصراعات وعدم الاستقرار السياسي الذي يعيق بعض الدول عن إعطاء الأولوية لجهود العمل المناخي. ولذلك التفاوتات تأثير مباشر على توافر وجودة البيانات الخاصة بالدولة والقطاع المطلوب لهذه الدراسة. وبالتالي، تم اتباع النهج التالي:

- تم إجراء مراجعة مكتبة لجميع الدول السبعة عشر. المذكورة أعلاه لجمع البيانات الأساسية الأولية حول (أ) مشهد الشركات الصغيرة والمتوسطة وهيكلها ودورها في الاقتصاد الوطني كنقطة مرجعية، (ب) الفجوات المعرفية واحتياجات القدرات للشركات الصغيرة والمتوسطة في الدول، بالإضافة إلى (ج) برامج بناء القدرات الحالية للعمل المناخي للشركات الصغيرة والمتوسطة وغيرها، (د) الأوساط الأكademية والماركيز البحثية والمنظمات الخاصة التي توفر تلك البرامج.
- تم استكمال المراجعة المكتبة بعد ذلك من خلال استبيان للشركات الصغيرة والمتوسطة حول تجاربهم واحتياجاتهم. وقد خدم ذلك غرض الحصول على معلومات إضافية حول إمكانية إضافة قطاعات أخرى في الدراسة، أو المعلومات الخاصة بالأعمال/ الصناعات ذات الصلة

<sup>1</sup> <https://ufmsecretariat.org/project/clima-med>

<sup>2</sup> <https://www.iemed.org/observatori/arees-danalisi/arxius-adjusts/anuari/med.2019/Climate Change MENA Region Risks Effects Simone Borghesi Elisa Ticci IEMed>

[.MedYearbook2019b.pdf](#)

احتياجات بناء القدرات / أو برامج بناء القدرات الأخرى القائمة للعمل المناخي للقطاع الخاص. في النهاية، يجب أن يحدد ذلك ما إذا كانت أي بيانات خاصة بالدولة متاحة في المطلب.

## 2 تغير المناخ والقطاع الخاص في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: خلفية

### 2.1 تغير المناخ وآثاره في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

في عام 2018، أطلقت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أكثر من 3 مليارات طن من ثاني أكسيد الكربون، وأنتجت ما يقرب من 9٪ من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري العالمية<sup>3</sup>، على الرغم من أنها تمثل 6٪ فقط من سكان العالم.<sup>4</sup> تولد تلك الانبعاثات في الغالب من قطاع الطاقة، والذي يعد مصدراً رئيسياً للانبعاثات في العديد من اقتصادات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بسبب انتاج وتصدير احتياطيات النفط والغاز الطبيعي الواسعة.<sup>5</sup> من المتوقع أن تؤدي التغيرات المناخية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى انخفاض هطول الأمطار وزيادة التقلب الموسمي في درجات الحرارة وارتفاع مستوى البحر الأبيض المتوسط، وكلها تشكل تهديدات لتوافر المياه والإنتاج الزراعي والأمن الاقتصادي.<sup>6</sup> فيما يتعلق بالأمن المائي، يعيش أكثر من 60 بالمائة من سكان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في مناطق ذات إجهاد مائي مرتفع أو مرتفع للغاية مع انخفاض كميات المياه المتوفرة للاستخدامات الفورية مثل الزراعة أو ملء الخزانات لمياه الشرب.<sup>8</sup> من المتوقع أن يعاني حوالي 80 إلى 100 مليون شخص من إجهاد مائي بحلول عام 2025 في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ككل. بحلول عام 2050 من المتوقع أن ينخفض نصيب الفرد من المياه بنسبة 50٪ في المائة.<sup>9</sup>

على الرغم من حقيقة أن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا هي المنطقة الأكثر ندرة في المياه وخفافاً في جميع أنحاء العالم، إلا أن أكثر من 35٪ من سكان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يعيشون في قطاع الزراعة، والذي يساهم بنسبة 13٪ في الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة. معظم المناطق الزراعية في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تروي بمياه المطر، ويعتمد جزء كبير آخر من إنتاج المحاصيل على أنظمة زراعة الأراضي الجافة. ومن ثم، فإن قطاع الزراعة - بما في ذلك العديد من الشركات الصغيرة والمتوسطة - شديد التأثر بتغيرات درجات الحرارة وهطول الأمطار.<sup>10</sup> التزمت دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بتحقيق الأهداف المناخية طوبية المدى التي وصفتها اتفاقية باريس للمناخ من خلال تقديم مساهماتها المحددة وطنياً. قدمت جميع دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مساهماتها المحددة وطنياً ما عدا ليبيا واليمن.

### 2.2 الشركات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

#### دور الشركات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد

تمثل الشركات الصغيرة والمتوسطة نسبة عالية جدًا من العمالة في القطاع الخاص في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، لا سيما في الدول ذات القطاعات غير الرسمية الكثيرة. ويختلف تعريف ما يشكل في الواقع شركة صغيرة ومتوسطة من دولة إلى أخرى، وعادة ما يعتمد على عدد الموظفين / أو حجم الأعمال السنوي. على سبيل المثال، تحدد دول الاتحاد الأوروبي مجتمعة الشركات الصغيرة والمتوسطة بأنها أي شركة منها تضم أقل من 250 موظفًا<sup>11</sup>، في حين أن الدول الأخرى تحددها بما يصل إلى 100 موظف. وفي جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، توظف أكثر من 90٪ من الشركات الصغيرة والمتوسطة أقل من 50 شخصاً.<sup>12</sup> وفقاً للإحصاءات، يتراوح متوسط الشركات الصغيرة والمتوسطة عادة ما بين 10٪ و40٪ من إجمالي العمالة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وأغلب الشركات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا شركات متأخرة الصغر وصغيرة ومتوسطة الحجم، ويعود عددها بنحو 19 - 23 مليون شركة (رسمية وغير رسمية)، وتشكل 80 - 90٪ من إجمالي الأعمال في معظم الدول<sup>13</sup>. وعلى النقيض من ذلك، فإن مساهمة الشركات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي تتراوح ما بين 4 - 40٪ فقط نظراً لدور الدولة القوي في الاقتصاد، وخاصة في عدة دول عربية.<sup>14</sup> عادة ما توجد الشركات الصغيرة والمتوسطة، ولا سيما الأصغر منها في قطاعي الجملة والتجزئة، في حين تعمل الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم غالباً في مجال التصنيع والبناء وأنشطة الصناعة. وعلى الرغم من حقيقة أنه لا يوجد عدد كبير جدًا من الشركات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الزراعة، والذي يتأثر بشكل مباشر بتغير المناخ، فإن اقتصادات دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بشكل عام ستتأثر بتغير المناخ بعدة طرق بشكل مباشر وغير مباشر (انظر أدناه). ولذلك أيضاً آثار على الشركات الصغيرة والمتوسطة وعملياتها التجارية.

تمثل الشركات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الغالبية العظمى من وحدات الإنتاج والتوظيف على النحو المبين أدناه لقطاع التصنيع.

3) انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمي. [www.globalcarbonatlas.org](http://www.globalcarbonatlas.org). تم الاسترجاع بتاريخ 01/04/2021.

4) إجمالي عدد السكان - الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، العالم | البيانات. [data.worldbank.org](http://data.worldbank.org). تم الاسترجاع بتاريخ 04/01/2021.

5) عباس، ر. كومار، ب. الجندي، أ. (2018): نظرية عامة على استراتيجيات الرصد والحد من الانبعاثات المتعلقة بالصحة وتغير المناخ في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. بيئة الغلاف الجوي. 175: 43.

6) الملاوي، أسماء (1 أكتوبر 2011). "استهلاك النفط وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون والنفط الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا". طقة 36 (10): 6165-6171.

7) فينر دي 2012: التكيف مع المناخ المتغير في دراسة تخطيطية عربية: حالة التكيف والحكومة والقيادة في بناء المرونة المناخية. واثرطن العاصمة: تقرير التنمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، البنك الدولي.

8) البنك الدولي: 2018. ما بعد الندرة: الأمان المائي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. تقرير التنمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، واثرطن العاصمة: البنك الدولي.

9) وارون وآخرون 2006. فهم التأثيرات الإقليمية لتغير المناخ. تقرير بحثي تم إعداده لمراجعة ستيرن لاقتصاديات تغير المناخ. مركز تبادل لأبحاث تغير المناخ، ورقة عمل 90.

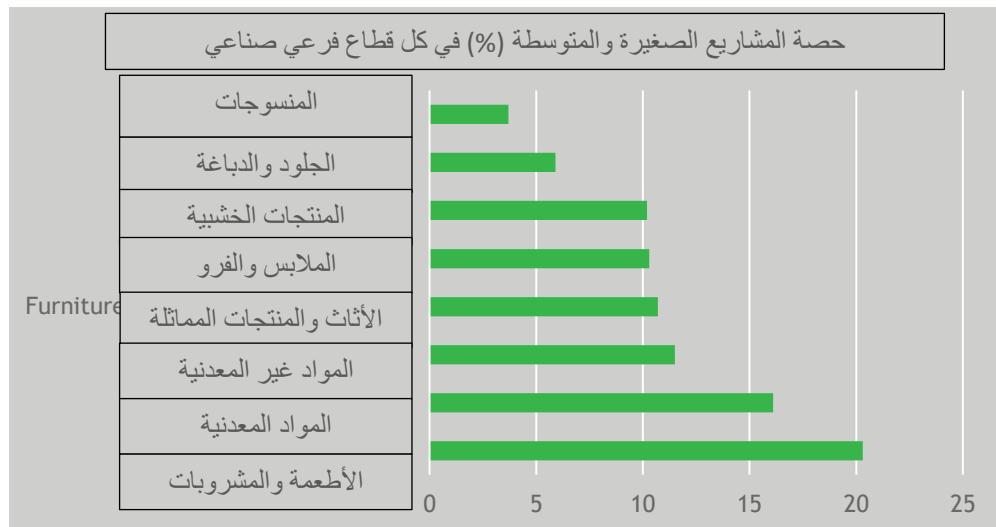
10) <https://www.ecomena.org/agriculture-mena>

11) اللجنة الأوروبية. 2005.

12) <https://www.meii.org/small-medium-enterprises#:~:text=SMEs%20account%20for%20a%20very,of%20all%20employment%20in%20MENA>

13) صندوق النقد الدولي 2019: تعزيز دور الشركات الصغيرة والمتوسطة في العالم العربي - بعض الاعتبارات الرئيسية.

14) صندوق النقد الدولي 2019: تعزيز دور الشركات الصغيرة والمتوسطة في العالم العربي - بعض الاعتبارات الرئيسية.



الشكل 1: مساهمة قطاعات التصنيع الفرعية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 2019)

### 2.3 الوضع الحالي: آليات تسعير الكربون في بداية عام 2021

بغض النظر عن بعض الخبرات في مشاريع آلية التنمية النظيفة (CDM) في إطار المادة 12 من اتفاقية كيوتو، والتي بموجبها تم تكثين 95% من تلك الخبرات والمشاريع ذات الصلة لدى الجهات الفاعلة في أمريكا اللاتينية وآسيا والمحيط الهادئ (انظر تحليل وقاعة بيانات 15 مسار آلية التنمية النظيفة (CDM) / والتنفيذ المشترك (إل) من خلال الشراكة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) والجامعة التقنية في الدنمارك (DTU)). وبالكاد توجد خبرات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فيما يتعلق بآدوات تسعير الكربون الأخرى أو الجديدة مثل ضرائب الكربون أو ميزانيات الكربون أو آليات تداول الانبعاثات، والأكثر من ذلك عندما يتعلق الأمر بالجهات الفاعلة في القطاع الخاص أو الشركات الصغيرة والمتوسطة (البنك الدولي 2020 آ). حتى الآن، يتم تنفيذ عدد قليل من المبادرات (المملوكة) من قبل منظمات ثانية أو متعددة الأطراف في المنطقة، والتي تدرج غالباً كأنشطة استعداد (الأمثلة من قبل البنك الدولي) وبين القدرات والقدرات المؤسسية. ونخص بالذكر في هذه الدراسة المغرب وتونس والأردن (البنك الدولي 2020 ب).<sup>17</sup>

ومن آليات التيسير الدولية الرائدة لتعزيز تطوير وتطبيق آليات تسعير الكربون بأشكالها المختلفة هي مبادرة الشراكة من أجل جاهزية السوق (PMR) التابعة للبنك الدولي. إن أنشطة جاهزية السوق في المنطقة<sup>18</sup> تعكس بشكل جيد الوضع الحالي والمرحلة المبكرة جداً لآليات تسعير الكربون ونشرها في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والتي لا يمكن حتى تسميتها باسوق الناشئة. ومع ذلك فإن المغرب أكثر تقدماً ببعض الشيء، حيث بدأ تطوير أدوات تسعير الكربون (ضربة الكربون والاتمان). وبدلاً من ذلك، تبني الأردن دوّراً لأدوات السوق لدعم كفاءة الطاقة في قطاع المباني السكنية، وتقوم بتطوير إرشادات بشأن المادة 6 لتسهيل مشاركة الأردن في آليات السوق الدولية لما بعد 2020. وأخيراً وليس آخراً، تقوم تونس بتقديم تأثير إلغاء دعم الطاقة وفرض سعر الكربون على التنمية الاجتماعية والاقتصادية في تونس.<sup>19</sup>

تدور تطورات السوق في الوقت الحالي، في سياق تدابير تسعير الكربون والأنشطة ذات الصلة، حول فرص مشاريع الكربون الحالية في أسواق الامتنال والأسواق الطوعية التي يقودها مقدمو خدمات القطاع الخاص والوسطاء مثل دبى للكربون أو مجلس الكربون العالمي (GCC)؛ وهي مبادرة منظمة الخليج للأبحاث والتنمية (GORD). فمجلس الكربون العالمي (GCC) - على سبيل المثال- هو مبادرة تطوعية تدعم العمل التطوعي من قبل المنظمات بهدف تقليل انبعاثات الكربون، بالإضافة إلى استخدام تدابير تعويضية، بما في ذلك المساعدة في الحد من أثر ثاني أكسيد الكربون في كأس العالم لكرة القدم في قطر لعام 2022 - ويهدف كذلك إلى دعم والربط بين الفرص المتنامية بموجب المادة 6 من آليات جاهزية السوق، فضلاً عن خطة التعويض عن الكربون وخفضه في مجال الطيران الدولي (كورسيما).<sup>19</sup>

### 2.4 تأثير تغير المناخ على الشركات الصغيرة والمتوسطة

قد يؤثر تغير المناخ على الشركات الصغيرة والمتوسطة بعدة طرق، ومن ثم فهو يتطلب مجموعات مختلفة من الاستجابة للظروف المتغيرة حسب القطاع الاقتصادي الذي تنشط فيه الشركات الصغيرة والمتوسطة. وبشكل عام، يمكن لعوامل مثل لكوارث الطبيعية والجفاف والظواهر الطبيعية المتطرفة

15 ) انظر: <http://www.cdmpipeline.org/cdm-projects-region.htm>

16 ) البنك الدولي (2020 آ). "حالة واتجاهات تسعير الكربون لعام 2020" (مايو)، البنك الدولي، واشنطن العاصمة.

[https://www.ieto.org/resources/Conferences\\_Events/2020/Carbon%20Market%20Virtual%20Series/WB%20State%20and%20Trends%20\\_020\\_Full%20report.pdf](https://www.ieto.org/resources/Conferences_Events/2020/Carbon%20Market%20Virtual%20Series/WB%20State%20and%20Trends%20_020_Full%20report.pdf)

17 ) البنك الدولي (2020 )، الشراكة من أجل جاهزية السوق (PMR) 2020 التقرير السنوي، نحو مستقبل منخفض الكربون.

[https://www.thepmr.org/system/files/PMR\\_Report\\_4\\_2020\\_Final.pdf](https://www.thepmr.org/system/files/PMR_Report_4_2020_Final.pdf)

18 ) البنك الدولي (2020). شريك في جاهزية السوق: التقرير السنوي لعام 2020. نحو مستقبل منخفض الكربون.

[https://www.thepmr.org/system/files/PMR\\_Report\\_4\\_2020\\_Final.pdf](https://www.thepmr.org/system/files/PMR_Report_4_2020_Final.pdf) تم الوصول إليه في مارس 2021 <https://www.globalcarboncouncil.com/news-gcc-receives-corsia-approval-to-help-airlines-meet-carbon-neutral-growth-targets.html><sup>19</sup>

الأخرى أن تعطل بشكل كبير العمليات التجارية وتقلل النشاط التجاري وتزيد تكلفة الإنتاج. ومن الأمثلة على الآثار الاقتصادية ارتفاع معدلات التأمين وخسارة الأعمال التجارية وخسارة عوائد الدولار من السياحة وانخفاض الموارد وتكلفة إعادة تأهيل البنية التحتية وزيادة الضرائب. وهناك العديد من الأسباب التي تدعي الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى الاستعداد للتغير المناخي وتقييم مخاطر وفرص المناخ. فقدرة الشركات على الصمود في وجه التغيرات المناخية المستقبلية وآثارها أمر مفيد. ومن ناحية أخرى، يمكن أن يؤدي التحسين الفعال لكفاءة الموارد مثل تقليل استخدام المياه أو الورق أو الطاقة إلى توفير التكاليف، ومن الضروري من ناحية أخرى أن تكون قادرة على الاستجابة للمخاطر والتهديدات من التغيرات المستقبلية التي قد تعرض نموذج العمل بأكمله للخطر.

علاوة على ذلك، فإن الممارسة العملية لمبادئ توفير الطاقة تعتبر أسهل بالنسبة للشركات الأصغر من الشركات الكبيرة. فنظرًا لصغر حجمها، تتمتع الشركات الصغيرة والمتوسطة بطبقات أقل من الإدارة وقدر أقل من البيروقراطية لإجراء التغييرات والتحسينات. وباختصار، يمكن أن يكون العمل المناخي / اتخاذ التدابير المناخية مفيدًا للشركات الصغيرة والمتوسطة لعدة أسباب، من بينها:

- توفير التكاليف عن طريق الاستخدام الأمثل للموارد على المدى الطويل.
- تعزيز مكانة الشركة ومسؤوليتها الاجتماعية وثقة العملاء وولائهم.
- تعزيز الرياحية والقدرة التنافسية في السوق.
- تحسين عمليات الإنتاج.
- إحداث تأثير إيجابي على البيئة<sup>20</sup>.
- الحد من التعرض لآثار وتهديدات التغيير المناخي.

### 3 نتائج المراجعة المكتبية

#### 3.1 فجوات واحتياجات بناء القدرات للعمل المناخي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

هناك قائمة من العوامل والتحديات التي يمكن أن تحول دون انخراط الشركات الصغيرة والمتوسطة في أنشطة العمل المناخي والاستثمار في التصدي للتغيرات المناخية بشكل عام، والتي تتطابق كذلك على منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. لقد تم بالفعل الإبلاغ عن بعض تلك العوائق والتحديات مثل الافتقار إلى القدرة المالية لتنفيذ تدابير العمل المناخي، جنباً إلى جنب مع الفوائد السوقية غير المؤكدة ونقص المعرفة الفنية بشأن التكيف مع المناخ والحد من آثاره في بعض دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وقد تم تناولها إلى حد ما في برامج بناء القدرات الحالية للعمل المناخي. وفيما يلي أدناه الفجوات المعرفية والقدرات المحددة في المصادر المطبوعة، والتي يتبعن تناولها من خلال برامج بناء القدرات للعمل المناخي.

##### 1. عدم كفاية المعرفة بالمناخ وغياب تقييمات مخاطر تغير المناخ<sup>21</sup>

تميل الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى أن تكون أقل اطلاعًا من الشركات الأكبر حجمًا على المخاطر والتهديدات الحالية التي يشكلها تغير المناخ لأن المعلومات المتعلقة بمخاطر المناخ وأوجه عدم اليقين تكون أحيانًا غير متوفرة أو يتذرع الوصول إليها بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة، مما يجعل من الصعب على تلك الشركات دمج مخاطر المناخ في تخطيطها وعمليات اتخاذ قراراتها. وهذا هو الحال بشكل خاص في الدول ذات البنية التحتية الضعيفة بالنسبة للمعلومات المناخية والقدرة على النشر. إضافةً لذلك، هناك كذلك نقص عام في المعرفة بشأن أدوات الحد من تغيرات المناخ الحالية وحوافز الشركات الخضراء وخفض انبعاثات الكربون (أنظمة إدارة الطاقة والبيئة وانبعاثات الكربون وتقدير دورة الحياة LCA) من بين أمور أخرى).

##### 2. ضعف تحديد وتقدير تدابير التكيف والتخفيف الفعالة من حيث التكلفة

ينبغي أن تكون الشركات الصغيرة والمتوسطة قادرة على إجراء تقييم أفضل وتحديد أولويات التدابير والخيارات المتاحة، سواء فيما يتعلق بالتكيف أو التخفيف. فيما يتعلق بالتكيف على وجه الخصوص، لا توجد "قائمة" معايير للتدابير التي يمكن للمؤسسات أن تختار منها. وستستفيد الشركات الصغيرة والمتوسطة من الإرشادات ذات الصلة حول كيفية تطوير أدوات محددة أو تدابير التكيف المصممة خصيصًا لأعمالها. وفي الواقع، تكافح العديد من الشركات لتحديد واختيار تدابير التكيف المناسبة. إلى جانب ذلك، توجد فجوات معرفية حول كيفية استخدام الأدوات الحالية لتقديم جدوى وفعالية تكلفة خيارات التخفيف.

##### 3. محدودية القدرة التقنية على تنفيذ تدابير التكيف والتخفيف<sup>23</sup>

لاعتماد إجراءات تجارية جديدة لتحقيق سلسلة توريد خضراء وتطوير منتجات أو خدمات مبتكرة وتقنيات جديدة صديقة للمناخ ومرنة، تفتقر معظم الشركات الصغيرة والمتوسطة في كثير من الأحيان إلى مهارات وخبرات فنية، فضلاً عن الوسائل المالية الازمة. وللأسف، يمكن أن يؤدي الافتقار الملحوظ إلى الخبرة الفنية لتنفيذ حلول التكيف إلى إعاقة المستثمرين الخارجيين فيما يتعلق بالاستثمار في الشركات الصغيرة والمتوسطة في ظل غياب خطط إدارة مخاطر المناخ.

الشكل 2: احتياجات بناء القدرات والفجوات المعرفية للشركات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

<sup>20</sup> <https://economy.gov.lb/en/services/support-to-smes/going-green-for-smes>

<sup>21</sup> <https://www.adaptation-undp.org/privatesector/>

<sup>22</sup> الشركات الصغيرة والمتوسطة الخضراء في الشرق الأوسط: العقبات والتحديات | ايكومينا

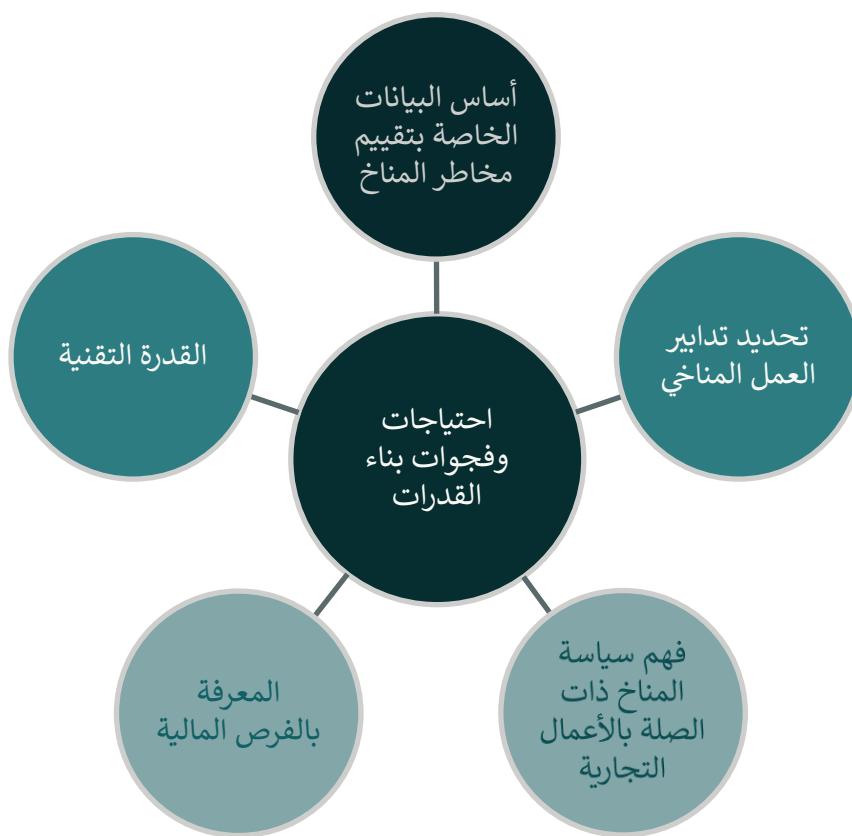
<sup>23</sup> <https://www.adaptation-undp.org/privatesector/>

4. محدودية المعرفة بالفرص المالية لتنفيذ تدابير العمل المناخي<sup>24</sup>

يوصي الدعم المالي والحصول على التمويل بأنه أحد العقبات الرئيسية التي تواجهها الشركات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. في الواقع، يمكن أن يكون بعض الاستثمارات المطلوبة لإدارة مخاطر تغير المناخ تكليف أولية كبيرة نسبياً وأوقات سداد طويلة نسبياً، بالإضافة إلى أنه عدم يقين آخر قد تحول دون قيام الشركات الصغيرة والمتوسطة بالاستثمار في إدارة مخاطر تغير المناخ. إضافة إلى نقص الموارد المالية، تفتقر الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى المعرفة المتعلقة بكيفية الحصول على أنواع بديلة من الأدوات المالية لتدابير التكيف والتخفيض لأسباب متنوعة.

5. محدودية المعرفة بسياسة المناخ ذات الصلة بالأعمال التجارية<sup>25</sup>

تغطي الشركات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مجموعة واسعة من القطاعات. قد يتم تنظيم بعض تلك القطاعات من خلال سياسات المناخ الحالية أو المستقبلية -إما على الصعيد الوطني أو الدولي-. وقد تتأثر على سبيل المثال- بضرائب الكربون أو معايير كفاءة الطاقة أو غيرها من التدابير المكلفة. ويمكن أن تكون الالتزامات تجاه قطاعات أعمال معينة مقاومة للمناخ مثلاً آخر. يعد الفهم السليم للسياسات والقوانين واللوائح المناخية ذات الصلة أمراً بالغ الأهمية للمشاركة بشكل استباقي في المتطلبات الجديدة المحتملة.



<sup>24</sup> مكرر.

<sup>25</sup> الشركات الصغيرة والمتوسطة الخضراء في الشرق الأوسط: العقبات والتحديات | إيكومينا.

### 3.2 برامح ومبادرات العمل المناخي للشركات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

تم البدء في عدد من الأنشطة في المنطقة لدعم القطاع الخاص بشكل عام / أو الشركات الصغيرة والمتوسطة على وجه الخصوص لفهم تأثيرات تغير المناخ بشكل أفضل وإعداد أعمالهم لها. يشمل ذلك المبادرات التالية:

#### مركز التمويل ونقل التكنولوجيا للتغير المناخي (FINTECC)<sup>26</sup>

مركز التمويل ونقل التكنولوجيا للتغير المناخي (FINTECC) هو أحد برامح البنك الأوروبي لإعادة البناء والتنمية (EBRD)، والذي يساعد الشركات على تطبيق تقنيات مناخية مبتكرة في دول جنوب وشرق المتوسط (مصر ولبنان والأردن والمغرب وتونس). والهدف الرئيسي له هو دعم تنفيذ تقنيات المناخ. يتولى أصحابي كفاءة الطاقة والمياه لدى البنك الأوروبي لإعادة البناء والتنمية (EBRD) مراجعة إمكانات كفاءة الطاقة والمياه والمواد، ويساعدون الشركات في إجراء عمليات تدقيق كفاءة الموارد وإعطاء الأولوية لاستثمارات كفاءة الموارد المستدامة وفهم الجدوى الفنية والمالية لتطبيق تقنيات المناخ في سياقها.

#### مركز الشركات الصغيرة والمتوسطة للمناخ<sup>27</sup>

مركز مناخ الشركات الصغيرة والمتوسطة هو مبادرة رائدة حديثة تهدف إلى مساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم على تقليل انبعاثات الكربون وزيادة قدرتها التنافسية من خلال اعتماد حلول خضراء مبتكرة. وينظم مركز الشركات الصغيرة والمتوسطة للمناخ قائمة من الأدوات لمساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة على قياس انبعاثات الغازات الدفيئة (GHG) وتطوير استراتيجية مناخية والحد من انبعاثاتها، فضلاً عن الانبعاثات في سلسلة القيمة الخاصة بها.

#### ميثاق الأمم المتحدة العالمي<sup>28</sup>

الميثاق العالمي للأمم المتحدة هو إطار عمل قائم على المبادئ لتشجيع الشركات في جميع أنحاء العالم على تبني سياسات مستدامة ومسؤولية اجتماعية، والإبلاغ عن تنفيذها. هناك هدفان للبرنامج: (1) تعليم المبادئ العشرة في الأسطحة التجارية حول العالم، و (2) تحفيز الإجراءات لدعم أهداف الأمم المتحدة الأواسع مثل الأهداف الإنمائية للألفية (MDGs) وأهداف التنمية المستدامة (SDGs).

توضح أنشطة الميثاق العالمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تزايد الاعتراف بالقطاع الخاص كأداة لمواجهة التحديات الوطنية والاجتماعية الملحة في المنطقة. وتهدف مجموعة متنامية من الشركات الإقليمية إلى زيادة الوعي ودعم المشاركين في تنفيذ المبادئ العشرة. ونظرًا لأن الشركات المحلية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تضم أعدادًا كبيرة من المشاركين من الشركات الصغيرة والمتوسطة، فقد بذلوا جهودًا خاصة لدعمهم وبناء قدرات المشاركين من الشركات الصغيرة والمتوسطة.

#### المبادرات الخضراء في السعودية والشرق الأوسط<sup>29</sup>

تهدف مبادرة الشرق الأوسط الخضراء إلى زيادة الحصة الإقليمية من الطاقة النظيفة وتعزيز تأثير الوقود الأحفوري وحماية البيئة، وبالتالي الحد من انبعاثات الكربون في المنطقة بنسبة 60٪. وسيتم تحقيق هذا الهدف من خلال سلسلة من التدابير المتعلقة بالمناخ والطاقة، بما في ذلك استخدام تقنيات الهيدروكربون النظيف وزراعة 50 مليار شجرة، منها 10 مليارات في المملكة العربية السعودية. إضافة لذلك، تهدف المبادرات إلى الحفاظ على البيانات البحرية والساحلية من خلال زيادة نسبة المحميّات الطبيعية والأراضي المحمّية. وكانت المملكة العربية السعودية هي الدولة الأولى التي أطلقت كلتا المبادرتين بهدف اتخاذ إجراءات مناخية على الصعيدين الوطني والإقليمي على حد سواء. تهدف المبادرة السعودية الخضراء الوطنية إلى تقليل الانبعاثات من خلال توليد نصف طاقة البلاد من مصادر الطاقة المتعددة بحلول عام 2030. وتضم كلتا المبادرتين الجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص لتحقيق أقصى قدر من الوصول والتأثير.

الجدول 3: البرامج والمبادرات الإقليمية الرئيسية ودول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المشاركة

الدولة	مركز التمويل ونقل التكنولوجيا للتغير المناخ	مركز المناخ للشركات الصغيرة والمتوسطة	ميثاق الأمم المتحدة للشركات (القطاع الخاص)	مبادرة الشرق الأوسط الخضراء
الجزائر				
البحرين				
مصر				X
العراق				
فلسطين				
الأردن				X
الكويت				
ليبيا				
المغرب		X		
سلطنة عمان				
قطر			X	
المملكة العربية السعودية				X
سوريا				
الإمارات العربية المتحدة				X
اليمن				
لبنان				X
تونس				

<sup>26</sup> <https://fintecc.ebrd.com/region/semed.html>

<sup>27</sup> <https://smeclimatehub.org/tools/>

<sup>28</sup> <https://www.unglobalcompact.org/engage-locally/mena>

<sup>29</sup> <https://saudigreeninitiative.org/>

### 3.3 التقييم على مستوى الدول: البيانات المتاحة

يوضح الجدول أدناه مستوى توافر البيانات الذي تم التعرض له في المراجعة المكتوبة، وهو أساس تصنيف الدول في الدورة المتبقية من هذا الفصل.  
الجدول: 4: نظرة عامة على مستوى توافر البيانات للدول المضمنة في المراجعة المكتوبة

الدولة	وضع وإحصاءات الشركات الصغيرة والمتوسطة	برامج بناء القدرات للعمل المناخي للقطاع الخاص	فجوات واحتياجات بناء القدرات للعمل المناخي
الجزائر	نعم	لا	لا
البحرين	أحياناً	أحياناً	لا
مصر	نعم	أحياناً	لا
العراق	لا	لا	لا
فلسطين	نعم	نعم	لا
الأردن	نعم	نعم	لا
الكويت	أحياناً	لا	لا
ليبيا	أحياناً	لا	نعم
المغرب	نعم	نعم	نعم
سلطنة عمان	نعم	أحياناً	أحياناً
دولة قطر	أحياناً	أحياناً	لا
المملكة العربية السعودية	نعم	أحياناً	أحياناً
سوريا	لا	لا	لا
الإمارات العربية المتحدة	أحياناً	لا	لا
اليمن	لا	لا	لا
لبنان	نعم	نعم	نعم
تونس	نعم	نعم	لا

بالنسبة لدول مثل **اليمن وسوريا والعراق**، حيث كان لعدم الاستقرار السياسي والصراعات الاجتماعية آثاراً كبيرة على الاقتصاد أو لا يزال موجوداً، كان من الصعب العثور على معلومات عامة عن حالة وهيكل الشركات الصغيرة والمتوسطة، ناهيك عن حالة احتياجات بناء القدرات للعمل المناخي للشركات الصغيرة والمتوسطة.

### 4 نتائج الاستبيان

كجزء أساسي من الدراسة، تم إجراء استبيان موجه بين الشركات الصغيرة والمتوسطة في 17 دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للحصول على معلومات إضافية حول تجاريدهم واحتياجاتهم فيما يتعلق بتأثيرات تغير المناخ وقدرة الشركات على التكيف مع التغيرات المتوقعة. وتم تنفيذ الاستبيان من خلال الدأة البرمجية Survey Legend، وتم توفيره باللغتين الإنجليزية والفرنسية<sup>30</sup>. تم جمع 209 رد في المجمل، وما يقارب 70% من الردود باللغة الإنجليزية و30% باللغة الفرنسية. تم استخلاص النتائج الموضحة في هذا القسم من 146 إجابة كاملة، في حين لم يكمل 63 مشاركاً الاستبيان، وبالتالي لم يتم تضمينهم في التقييم النهائي.

من شارك في الاستبيان؟ المعلومات الأساسية عن المستجيبين

**المناطق الجغرافية:** كانت الغالبية العظمى من المستجيبين من دولة الإمارات العربية المتحدة (30%) والجزائر (28%)، تلتها المغرب وقطر وسوريا بنسبة 5% لكل منها. وتم الحصول على ردود قليلة للغاية من فلسطين واليمن ولبيا والأردن.

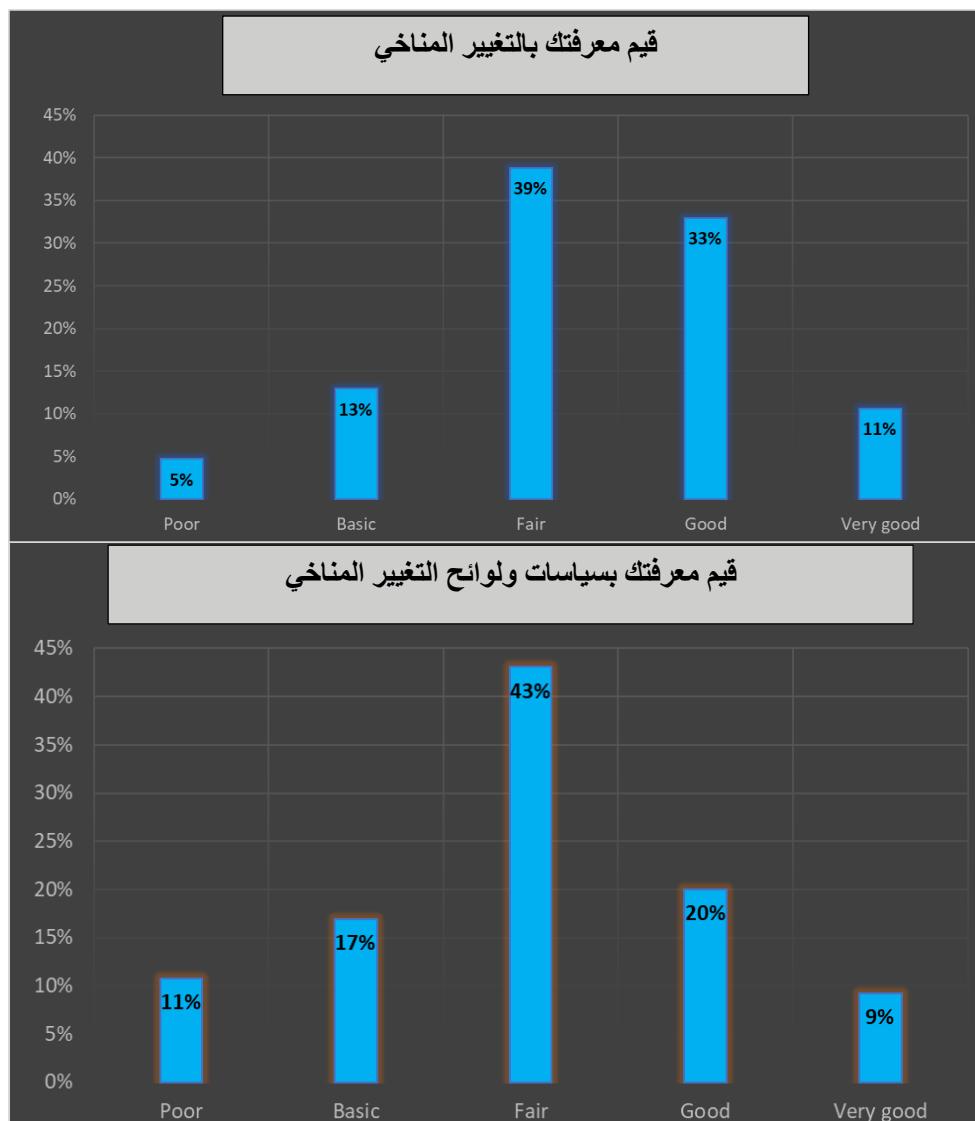
**حجم الشركات الصغيرة والمتوسطة:** جاء ما يقرب من نصف جميع الردود من المشاركون من الشركات الصغيرة والمتوسطة الكبيرة (> 100 موظف) والضخمة (> 250). ساهمت الشركات الصغيرة التي تضم ما يصل إلى 20 موظفاً بحوالي ربع الردود، بينما شكلت الشركات الصغيرة التي تضم أقل من 5 موظفين حوالي 14% فقط من الردود. يبدو أن الشركات الكبرى أكثر احتمالاً من الشركات الصغيرة فيما يتعلق بوجود وجهة نظر استراتيجية حول موضوعات المناخ، وأن تكون جزءاً من الشركات التي شاركت في الدعوة للاستبيان.

**قطاعات الأعمال:** كان معظم المستجيبين نشطين في قطاع التصنيع (15%)، يليه قطاع البناء (10%) والسياحة (بما في ذلك الفنادق والمطاعم والمعروض السياحية: 9%). كما تم تمثيل الزراعة والنقل وتجارة الجملة/ التجزئة. ومع ذلك، اختار 36% من جميع المستجيبين "آخر" ردًا على هذا السؤال. بشير ذلك إلى أن المستجيبين كانوا إما متربدين في الكشف عن تلك المعلومات، أو أنهم في الواقع جاءوا من قطاعات أعمال غير مشمولة بالسؤال.

<sup>30</sup> للحصول على قائمة مفصلة بأسئلة الاستبيان، يرجى الاطلاع على الملحق أ.

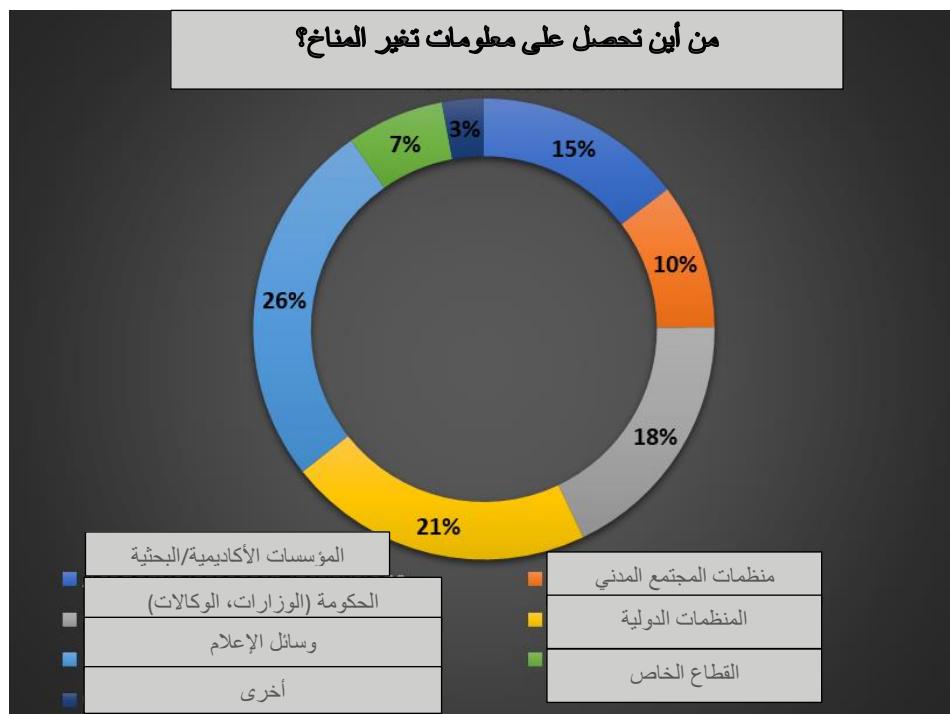
#### 4.1 المعرفة بتغير المناخ

تناولت المجموعة الأولى من الأسئلة معرفة المستجيبين بشأن تغير المناخ وتدابير العمل المناخي المحتملة المتخذة من جانبهم. عندما طلب منهم تصنيف معرفتهم بالتغير المناخي على مقياس من 1 (ضعيف) إلى 5 (جيد جداً)، قام ما يقرب من نصف المستجيبين بتقييم فهمهم من جيد إلى جيد جداً. وأبلغ حوالي الخامس فقط عن مستوى معرفة ضعيف أو أساسي (الشكل 3 أدنى). يشير ذلك إلى مستوى معقول من الفهم للموضوع العام للتغير المناخي بين المشاركين في الاستبيان، وبالتالي بين معظم الشركات الصغيرة والمتوسطة الكبيرة والضخمة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ومع ذلك، عندما يتعلق الأمر بتفاصيل المعرفة بالتغير المناخي مثل السياسات والأهداف الوطنية أو الدولية، اعتبر المستجيبون أنفسهم أقل دراية بشكل طفيف: أبلغ حوالي 30٪ فقط عن معرفة جيدة أو جيدة جداً، في حين أشار ثالث آخر (28٪) أن فهمهم ضئيل أو أساسي (الشكل 3 ب).



الشكل 3: يوضح الشكل (أ) أعلى الإبلاغ الناتي للمعرفة عن التغير المناخي بشكل عام، ويوضح الشكل (ب) أدنى الإبلاغ الناتي عن المعرفة بشأن سياسات ولوائح التغير المناخي

يوضح الشكل 4 المصادر الرئيسية لمعلومات التغير المناخي. يعتمد معظم المستجيبين على وسائل الإعلام للحصول على المعلومات المتعلقة بالمناخ، تليها المنظمات الدولية مثل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي (UNFCCC) أو الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC). وتمت الإشارة إلى مؤسسات البحث الأكاديمي وكذلك المصادر الحكومية من قبل أقل من 20٪ من المستجيبين.

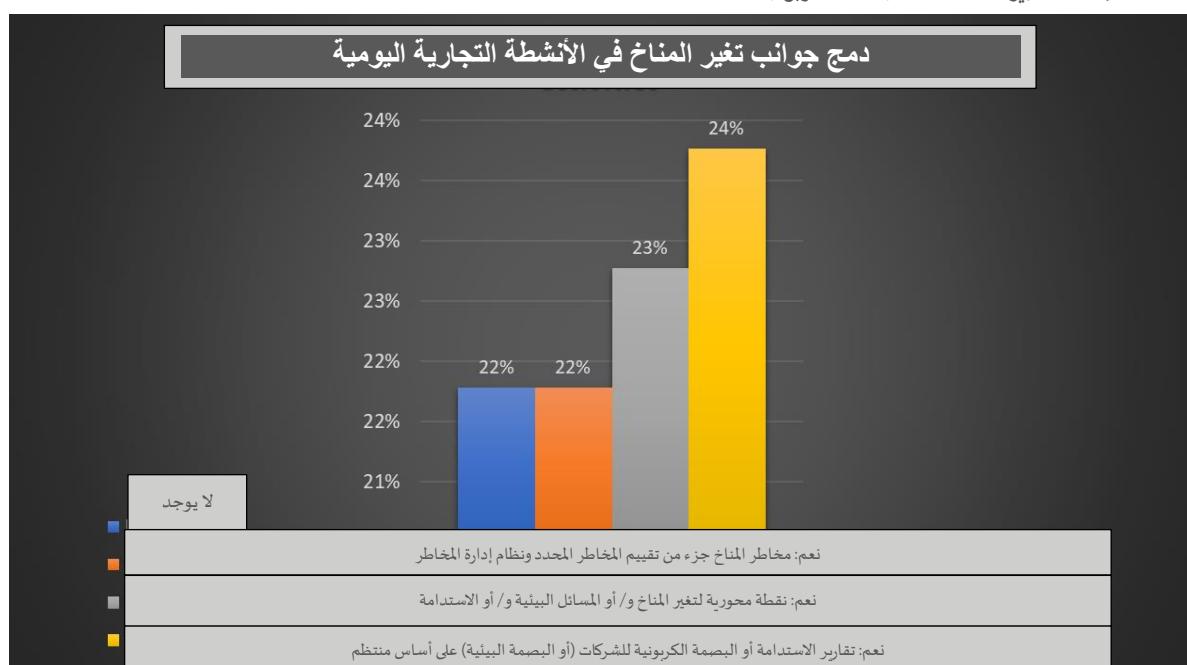


الشكل 4 : المصادر الرئيسية لمعلومات التغيير المناخي وفقاً لردود المستجيبين

## 4.2 إجراءات تغير المناخ

تماشياً مع مستويات المعرفة السليمة التي أبلغ عنها المستجيبون، قام ما يقرب من 75% من المستجيبين بدمج جوانب تغير المناخ في أنشطة الأعمال اليومية و/أو التخطيط الاستراتيجي (الشكل 5). وأشار حوالي خمس المستجيبين فقط إلى أن اعتبرات تغير المناخ لا تلعب دوراً على الإطلاق في أعمالهم. يتم توزيع طرق الدمج المختلفة أدناه بشكل متساوٍ إلى حد ما من خلال الردود:

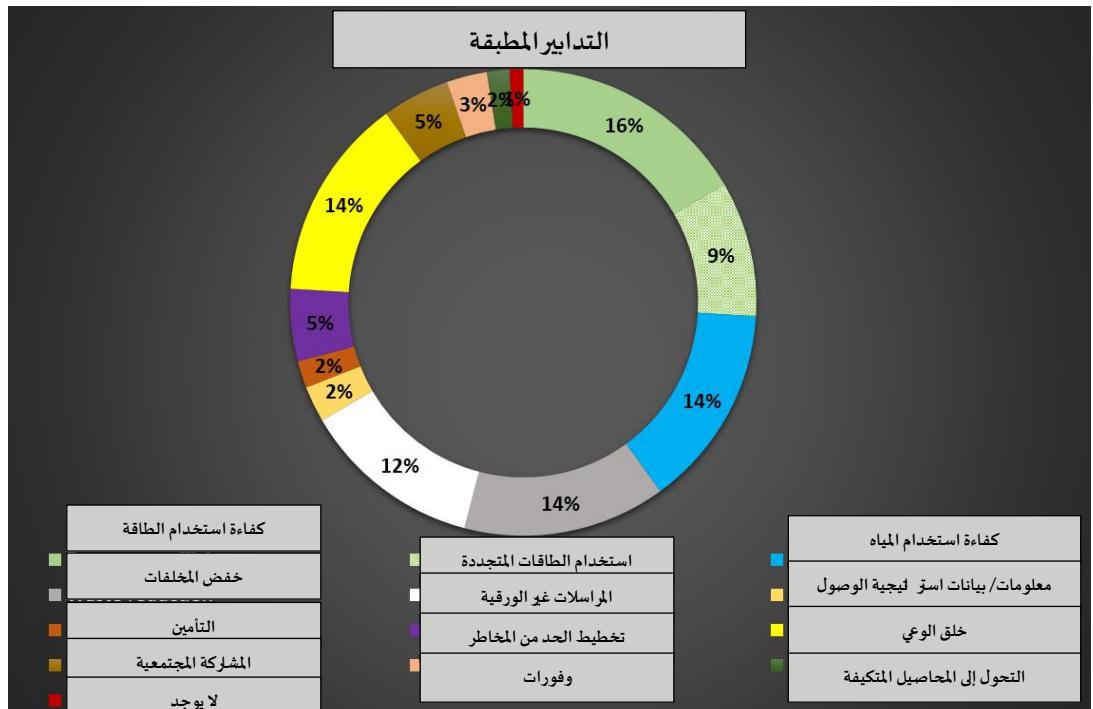
- تقييمات منظمة للمخاطر في الخطط والقرارات الاستراتيجية.
- نقاط محورية مخصصة.
- إعداد تقارير الاستدامة/ البصمة الكربونية.



الشكل 5: دمج جوانب تغير المناخ في الأنشطة التجارية اليومية و/أو التخطيط الاستراتيجي

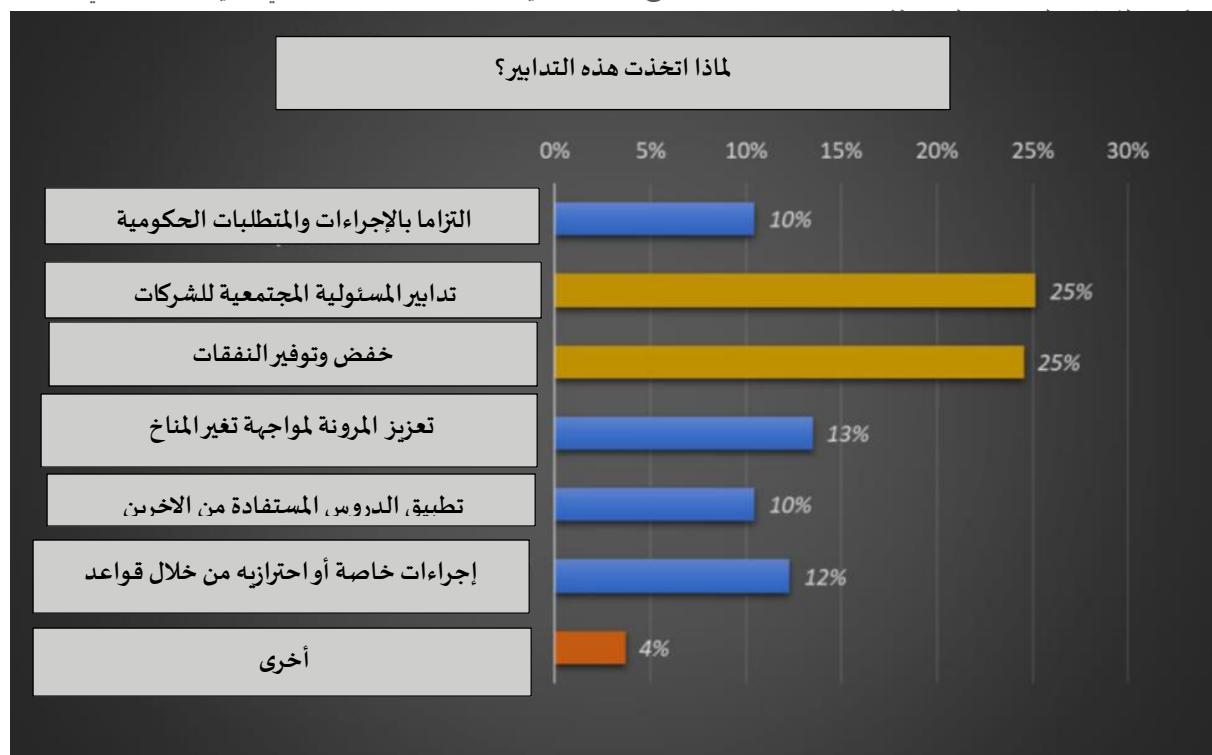
عند سؤالهم عن الإجراءات المناخية التي تم اتخاذها في الماضي، أفاد الغالبية العظمى من المستجيبين بأنهم نفذوا بعض التدابير، في حين أن 1% فقط من المستجيبين لم يتخذوا أي تدابير على الإطلاق (الشكل 6). وفي هذا السياق، تم الإبلاغ عن تدابير كفاءة الطاقة بشكل أكثر شيوعاً، يليها خلق الوعي بين الموظفين والمجتمعات المحيطة. تعتبر إجراءات تقليل المياه والنفايات والورق شائعة كذلك لأنها توفر الموارد المالية في نفس الوقت. ومع ذلك، تتم تسمية التدابير الإستراتيجية طويلة المدى مثل التقييم المنظم للمخاطر أو الحصول على تأمين من قبل أقلية فقط من المستجيبين (أي 5% و2% على التوالي).

تم تحديد أسباب المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR) أو اعتبارات التكلفة من قبل نصف المستجيبين كعوامل دافعة وراء تنفيذ هذه التدابير (الشكل 7). شملت الأسباب الأخرى التنظيم الذاتي أو العمل التطوعي داخل صناعتهم أو قطاعاتهم التجارية، فضلاً عن الرغبة في زيادة القدرة



الشكل 6: التخفيف من آثار تغير المناخ و/أو تدابير التكيف التي تنفذها الشركات الصغيرة والمتوسطة

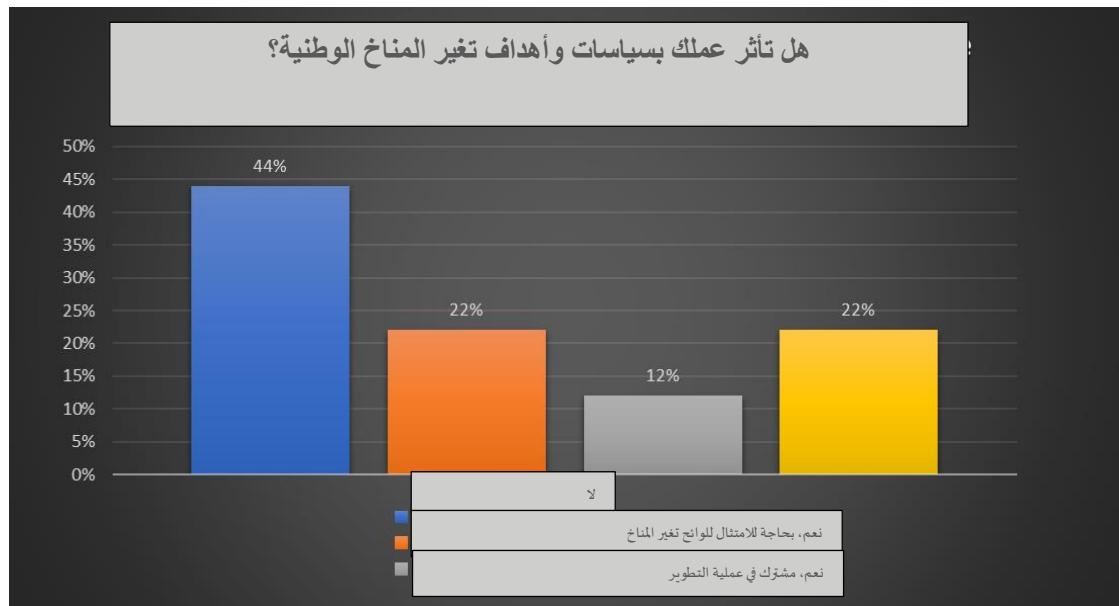
على التكيف بشكل اس挺اني مع تغير المناخ. وبين امثال عدد قليل فقط من المستجيبين للمتطلبات أو اللوائح القانونية، ويبدو أنه ليس عاملًا حاسماً في تعزيز العمل المناخي من قبل



الشكل 7: الدافع وراء اتخاذ إجراءات التخفيف أو التكيف فيما سبق

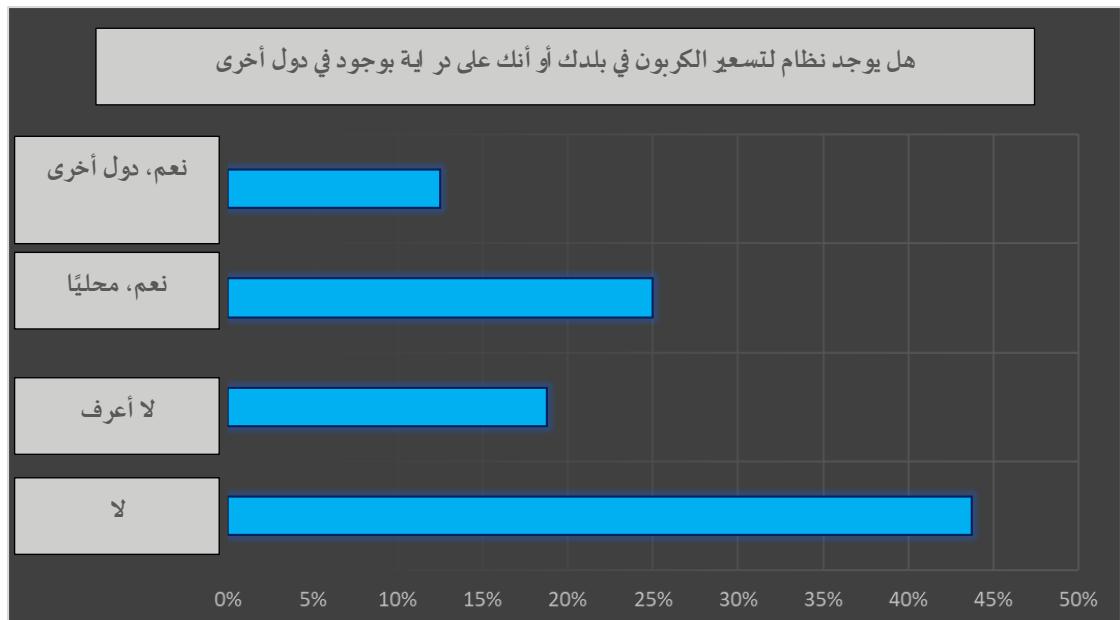
الامتثال للوائح أو الأهداف المحلية

يتماشى ذلك مع النتيجة التي تفيد بأن السياسات والأهداف الوطنية لتغير المناخ لا تؤثر في معظم الحالات على المستجيبين في شؤون أعمالهم اليومية (٪44). حيث أفاد حوالي 20٪ فقط أنه يتبع عليهم الامتثال للوائح المناخ، في حين يساهم 22٪ بفعالية في الأهداف المناخية بشكل أساسي من خلال استخدام الطاقة المتجددة وتدابير كفاءة الطاقة، ويشارك 12٪ في إجراءات إعداد السياسة والأهداف (الشكل 8).



الشكل 8: تأثير السياسات أو الأهداف المناخية الوطنية على العمليات التجارية للشركات الصغيرة والمتوسطة

أكثر من نصف المستجيبين على دراية بمصطلح "تسعير الكربون"، وأشار حوالي 25% منهم إلى وجود أنظمة محلية في بلد أعمالهم (بما في ذلك الشرق الأوسط والمبادرات الخضراء السعودية). ما يزيد قليلاً عن 10% على دراية بخطط تسعير الكربون الدولية مثل نظام تداول الانبعاثات في الاتحاد الأوروبي (EU ETS) ونظام تداول الانبعاثات في المملكة المتحدة (UK ETS) ونظام تداول الانبعاثات في سويسرا (Swiss ETS). ومع ذلك، أفاد معظم المستجيبين بأنهم ليسوا على دراية بأي مخطط لتسعير الكربون في بلدتهم أو الدول المجاورة في المنطقة. (الشكل 9).

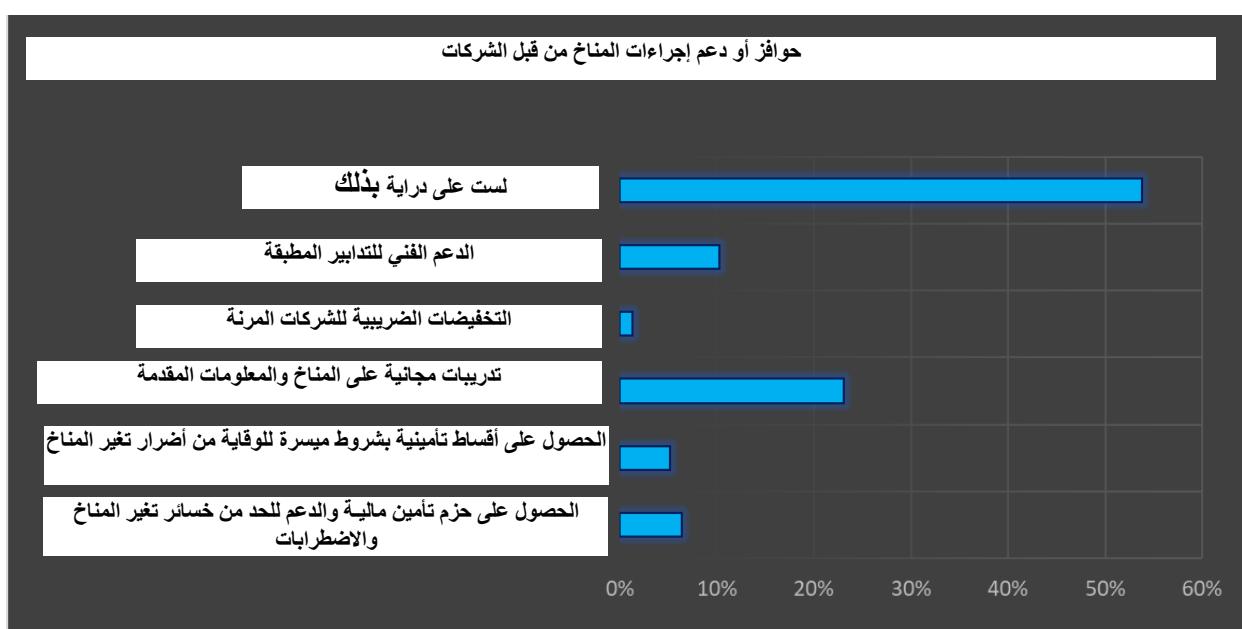


الشكل 9: توفر مخططات تسعير الكربون في المنطقة والتوعية بها

#### الحوافز والدعم للعمل الطوعي بشأن الكربون

يبدو أن معظم المستجيبين قد اتخذوا إجراءات دون تلقي أي حواجز مباشرة أو دعم للعمل المناخي. وهناك أكثر من 50% من المستجيبين ليسوا على علم بأي حواجز أو دعم مقدم في دولهم، في حين أفاد 23% أنه يتم توفير دورات تدريبية ومعلومات مجانية. صر 10% فقط أنه يتم تقديم الدعم الفني لتعزيز العمل المناخي في القطاع الخاص.

في المقابل، لم يتقاضم أكثر من 60% من المستجيبين أو يتلقوا أي نوع من الدعم (المالي) لتنفيذ العمل المناخي في الماضي. تلقي 13% دعماً من حكومتهم، و10% من شركاء الأعمال، في حين لم يتم الإبلاغ تقريباً عن الدعم من خلال القروض المصرفية ومن المنظمات غير الحكومية أو الصناديق المخصصة مثل صندوق المشاريع الصغيرة والمتوسطة (الشكل 10).



الشكل 10: الحوافز الوطنية أو الدولية الحالية أو دعم القطاع العام للعمل المناخي من قبل القطاع الخاص

#### 4.3 الفجوات المعرفية المتعلقة بتغير المناخ ومتطلبات المعلومات واحتياجات بناء القدرات المحددة من قبل الشركاء

عندما طلب منهم تحديد الفجوات المعرفية الرئيسية التي تواجهها منظماتهم فيما يتعلق بتغير المناخ وتدابير الاستجابة المناسبة، تناولت الاستجابات مجالين رئисين.

في المقام الأول، تم الإبلاغ عن فجوات لقضايا أساسية للغاية مثل الافتقار العام للوعي والاهتمام في المجتمع الأوسع، وال الحاجة الأساسية لمزيد من المعلومات والتواصل، فضلاً عن إطار من الواح الحكومية التي تتضمن عقوبات أيضاً.

يتعلق المجال الثاني بفجوات معرفية أكثر تحديداً في المناطق المستهدفة. وتشمل القضايا المذكورة هنا فهم التأثيرات الملموسة لتغير المناخ على قطاعات أعمال محددة وتقييمات المخاطر ذات الصلة، تليها الحاجة إلى تحديد الحلول الممكنة والتدابير التي يمكن اتخاذها. صر العديد من المستجيبين أنهم يفتقرن إلى بيانات موثوقة يمكن أن تكون بمثابة أساس سليم لاتخاذ القرارات والإجراءات. كما صرحا أيضاً بأن نقص الوعي بالمشكلة في الإدارات يشكل عقبة رئيسية.

بعد ذلك، طلب من المستجيبين تحديد نوع المعلومات أو الدعم الذي يحتاجون إليه ليكونوا قادرين على الاستجابة لمخاطر المناخ واتخاذ الإجراءات المناخية والاستفادة من الفرص المالية ذات الصلة.

تشير الردود إلى ثلاث مجالات تحتاج إلى معلومات محددة وتنمية المهارات (الشكل 11):

(1) معلومات موثوقة عن التأثيرات والاتجاهات، والتي يمكن أن تكون بمثابة أساس سليم لصنع القرار والتخطيط (20%).

(2) التدريب/ معلومات عن الإجراءات الفعلية والحلول العملية التي يمكن اتخاذها (17%).

(3) المساعدة في الحصول على المعلومات حول الوصول إلى الموارد المالية والدعم لتنفيذ مثل هذه التدابير (13%).

وبشكل عام، تشير النتائج إلى أن الوعي لدى المتحدثين باللغة الإنجليزية أفضل قليلاً، وربما يرجع ذلك إلى حقيقة أن معظم مبادرات بناء القدرات الدولية في الماضي أجريت باللغة الإنجليزية. ففي حين أن نصف المستجيبين الناطقين بالإنجليزية قد حضروا تدريباً حول تغير المناخ في الماضي، لم يقم بذلك من الناطقين بالفرنسية إلا 30%.

شملت هذه التدريبات في الغالب معلومات أساسية عن تأثيرات تغير المناخ والسياسات/اللوائح (في 73% من الحالات)، في حين تمت تغطية المهارات الفنية في تطوير<sup>31</sup> المنتجات أو كيفية تطوير اقتراح التمويل في 28% فقط من الحالات.

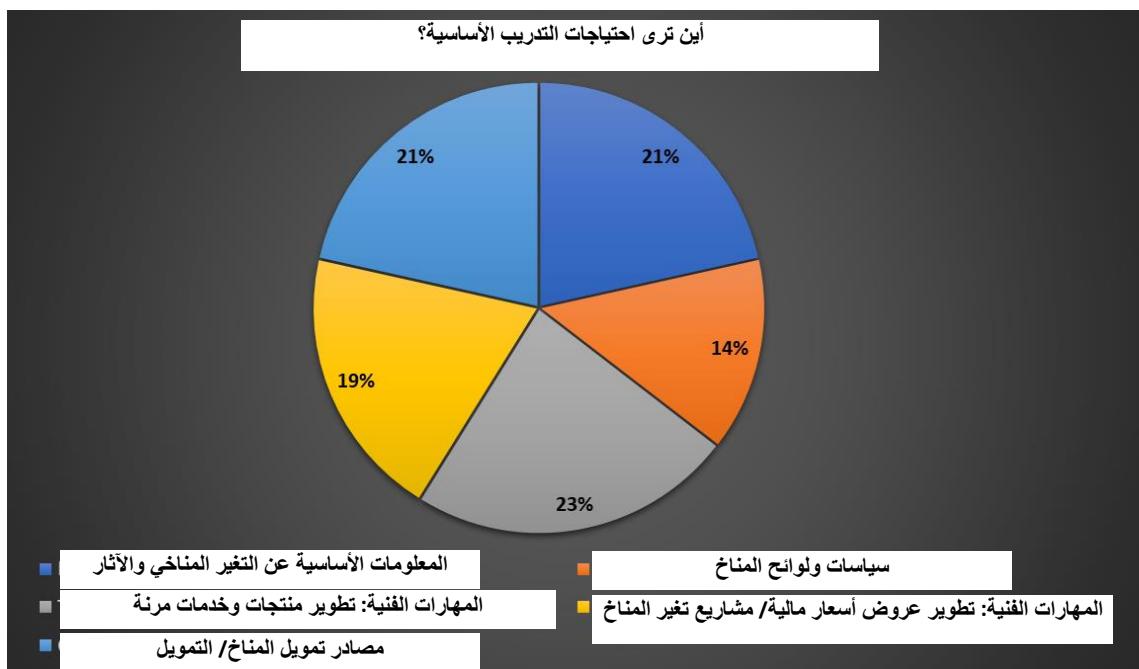
وبالتالي، فإن الاحتياجات التدريبية المبلغ عنها هي الأكبر في توفير تلك المهارات الفنية (الشكل 12). ويعتقد أكثر من 60% من المستجيبين أنه ينبغي توفير التدريب على كيفية تطوير منتجات مزنة<sup>29</sup>، والعرض المالية للحصول على التمويل (23% و19%)، وكذلك على مصادر تمويل المناخ (21%). اعتبر 35% من المستجيبين مزيداً من التدريب والمعلومات حول الخلفية العامة لتغير المناخ أمراً مهماً، بما في ذلك جوانب مثل السيناريوهات المحتملة والتغيرات المتوقعة في الدول والمناطق المعنية، فضلاً عن آثارها على قطاع الأعمال. تتوافق هذه الصورة جيداً مع



الشكل 11: موضوعات تنمية القدرات وال الحاجة إلى التدريب كما أفاد المستجيبون

الفجوات المعرفية المذكورة في الشكل 12 أعلاه.

<sup>31</sup>) تم تسمية تطوير المنتجات وكذلك الحاجة إلى تطوير منتجات مزنة من قبل اثنين من المشاركين في الأسئلة المفتوحة. لم يتم تقديم مزيد من التفاصيل حول المقصود تحديداً.



الشكل 12: المجالات الرئيسية التي تتطلب فيها الشركات الصغيرة والمتوسطة بناء القدرات والتدريب في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

عندما يتعلق الأمر بالشكل المطلوب من التدريب، فإنًّ غالبية كبيرة من المستجيبين (42٪) تصوت للتدريبات عبر الإنترنت/ عن بعد، في حين أن المهتمين بحضور تدريبياً داخلياً تقليدياً يشكلون 24٪. وما يقارب الربع (23٪) راضون عن تلقي كتيب أو دليل للبحث عن الأسئلة ذات الصلة، ويفقد 10٪ وجود خط ساخن للدعم للاتصال به للحصول على إجابات.

## 5 ملخص التقييم والتوصيات

### 5.1 ملخص نتائج الاستبيان والمقارنة والتكمال مع المراجعة المكتبية

يمكن تلخيص النتائج الرئيسية للاستبيان على النحو التالي:

#### • المعرفة العامة بتغيير المناخ والإبلاغ عن الاستدامة والتداير التفاعلية والإجراءات المناخية الحالية

يعتبر غالبية المستجيبين أن معرفتهم العامة حول تغير المناخ "ضعيفة" على الأقل أو حتى جيدة جدًا.

○

○

أجرى أكثر من نصف المستجيبين بالفعل تقارير الاستدامة أو لديهم نقاط اتصال معنية بتغير المناخ / الاستدامة في مؤسساتهم.

ينعكس ذلك في الدافع وراء تفزيذ تدابير المناخ في الماضي: وغالبًا ما يتم ذكر المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR)، تليها أسباب خفض التكلفة. ومن الجدير بالذكر أنه نادراً ما يتم ذكر المتطلبات التنظيمية من قبل المستجيبين كعوامل دافعة، في حين أن العمل التطوعي في الصناعة المعنية هو ثالث أهم سبب.

التدابير التفاعلية معروفة بالفعل ويتم تنفيذها من قبل جميع المستجيبين تقريباً مثل كفاءة استخدام الطاقة والمياه وتدابير تقليل

النفايات والورق بجانب تدابير زيادة الوعي بين الموظفين والمجتمعات المحيطة، في حين أن التدابير الإستراتيجية مثل استراتيجيات

تقييم المخاطر وتدابير المخاطر ذات الصلة والتأمين ضد تأثيرات تغير المناخ (بما في ذلك أقساط التأمين الميسرة وحزم الإنقاذ المالي

في مواجهة تغير المناخ) لا تكاد تذكر.

#### • الأطر التنظيمية وأليات الحوافز

هناك حاجة إلى توفير معلومات أفضل عن سياسة وأهداف المناخ (المحلية)، بما في ذلك المتطلبات التنظيمية والحوافز ذات الصلة

للعمل المناخي من قبل الشركات، حيث أن أكثر من نصف المستجيبين ليسوا على دراية بأي حوافز أو دعم مقدم في دولهم. ويجب

التمييز هنا بين (أ) نقص الأطر القانونية والتنظيمية في الدول، (ب) إلمام القطاع الخاص بنوع القوانين أو اللوائح، فضلاً عن الحوافز

(الاقتصادية) المطلوبة. تشير النقطة الأولى إلى الوجود العام لمثل تلك الأطر لإنشاء بيئات مواتية للعمل المناخي للقطاع الخاص، وهو

أمر يمثل مشكلة في بعض الدول في المنطقة كذلك، بينما تتعلق النقطة الأخيرة بالمستوى الفعلي للمعرفة حول الأطر التنظيمية

وآليات الحوافز لتشجيع العمل المناخي للقطاع الخاص (انظر الشكل أدناه بشأن احتياجات التدريب للتعامل مع فجوة المعرفة وكيفية

الضغط من أجل إدخال القوانين أو اللوائح أو الإصلاحات ذات الصلة).

○

ما يقرب من الربع على دراية بدعم التدريب المجاني، ولم يتم عرض الدعم الفني للعمل المناخي للقطاع الخاص إلا من قبل أقلية.

○

تماشياً مع قلة اللوائح والحوافز المذكورة أعلاه، ليست هناك ثمة غرابة في أن تكون الأغلبية الممثلة بأكثر من 60 في المائة من

المستجيبين قد تلقت أو تقدمت بطلب للحصول على أي نوع من الدعم (المالي) للعمل المناخي حتى الآن.

#### • سياسات المناخ والأهداف وتسعير الكربون

لا تزال معرفة عدد كبير من الدول في المنطقة محدودة للغاية بسياسات المناخ والأهداف ذات الصلة بين القطاع الخاص والجهات

الفاعلة في الشركات الصغيرة والمتوسطة. كما أن فهم أنظمة تسعير الكربون والمعرفة بها محدودان بدرجة أكبر، حيث إن 50٪ فقط

من المستجيبين يعرفون ما يشير إليه المصطلح، حتى أنهم أقل قدرة على ذكر أمثلة لآليات تسعير الكربون. هذا على الرغم من حقيقة

أن آلية التنمية النظيفة (CDM) إحدى أقدم الآليات الدائمة. كانت موجودة منذ أكثر من 15 عاماً مع بعض المسوّات الأخيرة على

القواعد واللوائح خلال مؤتمر الأطراف (COP) في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، المعقد في المغرب في 2005.

#### • التدريب

حتى الآن، غطت غالبية التدريبات في المنطقة التي حضرها المستجيبون إلى حد كبير معلومات أساسية عن تأثيرات تغير المناخ وكذلك

السياسات واللوائح، ومن الواضح أن هناك حاجة لمزيد من التعمق للمضي. قدماً في الدورات التدريبية، في حين غطت ثلث تلك

التدريبات المهارات الفنية في تطوير المنتجات وتطوير عروض أسعار التمويل. ومن ثم، تركز احتياجات التدريب المحددة بشكل

أساسي على القدرات الفنية، تليها معلومات أساسية أكثر تفصيلاً عن التأثيرات على قطاعات وفروع محددة، فضلاً عن مصادر التمويل.

تفضّل الغالبية التدريبات عبر الإنترنت وعن بعد، حيث يصوت الربع تقريباً على التعليم التقليدي الداخلي أو وجهاً لوجه وكذلك

الكتيبات والأدلة.

#### متطلبات المعلومات

○ تبرز المجالات الثلاثة التالية فيما يتعلق بالمعلومات أو الدعم الذي تحتاجه الشركات الصغيرة والمتوسطة لتكون قادرة على الاستجابة

لمخاطر المناخ واتخاذ الإجراءات المناخية والاستفادة من الفرص المالية ذات الصلة:

▪ معلومات موثوقة عن تأثيرات واتجاهات صنع القرار والتخطيط.

▪ التدريب / المعلومات حول التدابير الفعلية والحلول العملية مثل المنتجات المزنة، إلخ.

▪ معلومات عن الحصول على الموارد المالية والدعم لتنفيذ تلك التدابير.

وبشكل عام، أكدت نتائج الاستبيان على الفجوات المعرفية الرئيسية التي تم تحديدها في مراجعة المنشورات: تنشأ معظم احتياجات التدريب عن (أ) القدرات التقنية لتقدير المخاطر وتطوير المنتجات - جعل الشركات والعمليات والمنتجات ذات الصلة أكثر مرونة أو في وضع أفضل فيما يتعلق بمساهمات التخفيف - وكتابة المقترنات، (ب) بيانات وأرقام سلémie كأساس للتخطيط الاستراتيجي وتقدير المخاطر، (ج) تحديد وتحظيم التدابير المناخية الممكنة، (د) فهم السوق المادي (الم المحلي) لتغير المناخ من حيث السياسات والأهداف واللوائح، (هـ) معلومات عن خيارات التمويل والحصول عليها. يوضح الشكل أدناه الفجوات المعرفية واحتياجات بناء القدرات المحددة في مراجعة المنشورات (التعاميم الداخلية على النحو المبين في النقطة 1-3 أعلاه) والاستبيان (الدواوير البرتقالية الخارجية مع عرض الخط المقابل لعدد الردود لكل حالة).



الشكل 13: الفجوات المعرفية المحددة في الاستبيان

## 5.2 التوصيات الختامية

تستند هذه التوصيات الختامية إلى نتائج الدراسة التخطيطية، وتألف من خمس لبيات أساسية لاستراتيجية قادمة لزيادة مشاركة القطاع الخاص في العمل المناخي والعمل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا كل وعلى مستوى الدول الفردية. يتبع أن توفر جميع التدابير المذكورة أدناه اهتماماً خاصاً باحتياجات الشركات الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك التعاون مع المنظمات والوكالات المخصصة للشركات الصغيرة والمتوسطة لأن الشركات عادة ما يكون لديها موظفين مسؤولين عن الاستدامة والتقارير ذات الصلة، أو يمكنها بسهولة شراء أو توظيف الخبرة المطلوبة. ويمكن للشركات الكبيرة بالتأكيد الاستفادة من مثل تلك الإستراتيجية وتنفيذ خطة العمل ذات الصلة كذلك، عند الاقتضاء.

- تحسين قدرات القطاع الخاص للمساهمة في زيادة الطموح المناخي والإجراءات الجماعية، بما في ذلك تنفيذ المساهمات المحددة وطنياً (NDCs) وخطط التكيف الوطنية (NAPs).
- تسخير المنصات ووسائل المشاركة الأخرى لتمكين القطاع الخاص من العمل المناخي على مستويات مختلفة بالاعتماد على مبادرات بناء القدرات وإدخال القدرات المتزايدة في العمل.
- تشجيع الجهات الفاعلة؛ أي الدول في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والمنظمات داخل الدول لإشراك القطاع الخاص في الإجراءات المناخية.
- التعويل على الوضع الحالي وفهم القطاع الخاص للأدوات تسيير الكربون - تعزيز الشغف لاستكشاف الأدوات المناسبة.
- إنشاء تحالفات أو اتحادات لزيادة العمل المناخي للقطاع الخاص في قطاع منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

### تحسين قدرات القطاع الخاص للمساهمة في زيادة الطموح المناخي والإجراءات الجماعية، بما في ذلك تنفيذ المساهمات المحددة وطنياً (NDCs) وخطط التكيف الوطنية (NAPs)

تم تحديد المجالات التالية في هذه الدراسة التخطيطية، حيث يلزم تطوير المزيد من القدرات بين الجهات الفاعلة في القطاع الخاص في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. تقدم في هذه الدراسة تبريراً موجزاً للحاجة إلى تمكين الجهات الفاعلة في القطاع الخاص في تلك المجالات، ومن ثم ما يجب تقديمها من خلال التدريبات أو الدورات في الأوساط الأكاديمية المؤهلة أو البحثية أو المنظمات المتخصصة الأخرى.<sup>32</sup> لم يسمح نطاق الدراسة التخطيطية بالتعقب في العروض المادية وتفاصيلها فيما يتعلق بما قد يكون موجوداً بالفعل من عدمه. نعتقد أن الكثير من/معظم ما ورد أدناه غير متوفّر بطريقة شاملة ومنظمة، وبالتالي يتبع تطويره بالكامل وإدراجه في المناهج الدراسية الخاصة بالأوساط الأكاديمية والمؤسسات البحثية. وسيتطلب ذلك معالجة أثناء تنفيذ استراتيجية القادة والمتابعة وخطّة العمل ذات الصلة.

وبشكل عام، يتبع أن تحتوي العروض في المجالات التالية على ما يلي: تحليلات ودراسات (مقارنة) للدول والقطاعات في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأماكن أخرى على الصعيد الدولي - بما في ذلك التحليلات التاريخية. حيث توجد بالفعل أمثلة وعروض يمكن أن تكون بمثابة وصف للجهات الفاعلة الخاصة. بعد التأكيد من تحديث العروض بانتظام؛ أي التأكيد من أن يظل البحث الأساسي موّكلاً دائماً لأحدث

<sup>32</sup> يشار إليها فيما بعد باسم "العروض"

التطورات في سياسة المناخ ومشهد الجهات الفاعلة وأدوارها الفعلية والمحتملة من خلال التعاون والشراكات في تعزيز مشاركة الشركات الصغيرة والمتوسطة والقطاع الخاص ككل في العمل المناخي عن طريق تعزيز قدراتها من وجهة نظر علمية.

المساهمة في إنشاء الأطر التنظيمية المطلوبة وآليات الحوافز التي يتعين تطبيقها من قبل الحكومات المعنية (بما في ذلك الإصلاحات ذات الصلة).

• **لماذا يتعين تطوير قدرات القطاع الخاص في هذا المجال؟** تعد المعرفة بالأطر التنظيمية وآليات الحوافز أمراً مهماً، بحيث تفهم

الشركات نوع شروط إطار العمل المواتية والبيئات التمكينية التي يمكن للحكومات إيجادها، والتي تكون هناك حاجة إليها من أجل إجراءات مناخية محسنة وموسعة وذات مغزى من قبل القطاع الخاص. وهناك حاجة إلى تلك المعرفة لتكون قادرة على أن تصبح أكثر استباقية في هذا الصدد، بما في ذلك على وجه الخصوص استخدام قنوات الضغط المعنية (انظر أدناه) بهدف ممارسة الضغط

على الحكومات لوضع تلك الأطر الأساسية والمطلوبة على الأصعدة الوطنية لتحفيز وزيادة عمل القطاع الخاص.

• **ما الذي يتعين تقديمها من خلال التدريبات أو الدورات التدريبية؟** تستلزم عروض تنمية القدرات في هذا الجانب تمكين الجهات الفاعلة

في القطاع الخاص من فهم ماهية اللوائح (الجديدة) أو القوانين أو اللوائح المعبدلة الالزمة لتحفيز ممارسة الأعمال التجارية بطريقة أكثر ملاءمة للمناخ، أو تتطلب تغييرًا إلى حد ما للمساهمة في خفض الانبعاثات مقارنة بالأعمال المعتادة، فضلاً عن التوجه نحو عمليات وعمليات إنتاج أكثر مرونة وتكيفاً. ومن الأمثلة على ذلك قوة ومحظيات قانون المناخ الشامل وأهداف التخفيف والتكيف الخاصة بقطاعات مختلفة من الاقتصاد، أو لائحة تعريفة التغذية بالطاقة لتسريع الاستثمارات في الطاقات المتجدددة أو تعريفات المياه لتشجيع الاستخدام الأكثر كفاءة للمياه على سبيل المثال. أين تلك الحوافز (الاقتصادية) أو آليات الحوافز وما الذي تفعله، مثل التعريفات والإعفاءات الضريبية والإعانت وما إلى ذلك، الموجودة، والتي تم تقديمها وما هي آثارها أو الدافع لها. وما الذي تتحققه تلك القوانين

واللوائح والحوافز (الاقتصادية)، ولماذا وكيف يستفيد القطاع الخاص ويساهم على قدم المساواة؟

• **تنفيذ السياسات المناخية والاستراتيجيات والبرامج والإجراءات ذات الصلة (على مستوى القطاعات) في الدول على الصعيدين الوطني (القطاعي) والم المحلي (داخل القطاع أو الصناعة نفسها).**

• **لماذا يتعين تطوير قدرات القطاع الخاص في هذا المجال؟** يشترط الإلمام بسياسات المناخ واستراتيجيات القطاع والبرامج والإجراءات على الصعيدين الوطني (القطاعي) والم المحلي (داخل القطاع أو الصناعة نفسها) لتكون الجهات الفاعلة في القطاع الخاص على دراية بكيفية المساهمة في تنفيذها، بجانب إدراكيهم أو قناعتهم بكيفية الاستفادة منها على الصعيد المحلي في نفس الوقت. علاوة على ذلك، تعتبر هذه المعرفة أساسية وشرطًا أساسياً لفهم المجالات الرئيسية الأخرى التي تم ذكرها والتعامل معها:

- تلبية أو المساهمة في تحقيق أهداف التخفيف والمرونة والتكيف على صعيد الأعمال التجارية والمحلية والوطنية.
- الأطر التنظيمية والآليات التحفيزية المطلوبة.
- وظائف وطرق عمل أنظمة وآليات تسعير الكربون.
- المهارات الفنية في تطوير المنتجات وتمويل تطوير المقترنات وتمويل المناخ/ مصادر التمويل.

• **ما الذي يتعين تقديمها من خلال التدريبات أو الدورات التدريبية؟** مراجعات وتحليلات شاملة وعميقة ومقارنة للاستراتيجيات والبرامج والمبادرات الوطنية (والمحلية) في الدول وكذلك على الصعيد الدولي. تتعلق النقطة الأخيرة على وجه الخصوص بالмزيد من الدول المتقدمة لعرض ما هو ممكن وكيف تحقيقه وسبب تحقيقه. وما هو نوع استراتيجيات التنفيذ والنهج والأنشطة التي تم تطبيقها في الماضي حتى تاريخه، والتي تميز بين القطاعات والقطاعات الفرعية لل الاقتصاد، وما الذي نجح ولماذا؟ وعلى وجه التحديد، ستحتاج الجهات الفاعلة في القطاع الخاص إلى إدراك ما يمكن أن تقدمه الحكومات على الصعيدين الوطني (القطاعي) والم المحلي (داخل القطاع أو الصناعة نفسها) فيما يتعلق ببرامج ومبادرات الدعم (على سبيل المثال: برامج كفاءة الطاقة في قطاع الإسكان/ البيئة المبنية أو برامج الزراعة الوطنية الذكية مناخياً) وكيف تستفيد الشركات الفردية من ذلك، بالإضافة إلى كونها جزءاً من تنفيذ مثل تلك البرامج والمبادرات. وبالمثل، يتعين أن تكون هناك وحدات مخصصة تبحث تحديداً في كيفية دمج الاستراتيجيات والبرامج والإجراءات الأخرى تقدماً (على مستوى القطاعات) وتحفيز استخدام المادة 6 "آليات السوق" على المدى القصير، مع التطلع إلى الأمام فيما يتعلق بدمج ودعم ميزانيات الكربون أو الضرائب أو أنظمة تداول الانبعاثات. يجب مراجعة وتحليل أدوات دمج أو تسعير الكربون في السياسات الشاملة والاستراتيجيات والبرامج على مستوى القطاعات، والاستفادة من دول الاتحاد الأوروبي أو آسيا أو إفريقيا أو أمريكا اللاتينية فيما يتعلق بتقديم العروض والدروس المستفادة وما إلى ذلك على سبيل المثال.

• **تطوير المهارات الفنية في تطوير المنتجات/ الخدمات وتمويل تطوير المقترنات وتمويل المناخ/ مصادر التمويل.**

• **لماذا تحتاج قدرات القطاع الخاص إلى التطوير؟** يتعلق الأمر (بشكل أفضل) بجعل أعمالهم في وضع أفضل فيما يتعلق بالتكيف والمرونة وتقليل الغازات الدفيئة (GHG) بناءً على المعرفة السليمة والمتقدمة واستراتيجيات الأعمال ذات الصلة من ناحية. علاوة على ذلك، فإن تحديد التمويل والحصول عليه من أجل تنفيذ مثل تلك التدابير - بما في ذلك التقنيات والممارسات المتعلقة بتدابير التخفيف- والقدرة على التوسيع والتكرار والنمو مع تلك الفرص (على سبيل المثال: على امتداد سلاسل القيمة وسلال التوريد) أمر مطلوب بشكل متساوٍ من ناحية أخرى. غالباً ما تتحقق الاستثمارات المطلوبة في عمليات وممارسات أكثر مرونة وفي عمليات خفض الغازات الدفيئة (GHG) عندما يمكن الحصول على التمويل الأولي أو التمويل المشترك.

• **ما الذي يتعين تقديمها من خلال التدريبات أو الدورات التدريبية؟** ما الذي يتعين على الشركات القيام به لموائمة عمليات الإنتاج أو خطوط الخدمة أو المساهمة في خفض انبعاثات الغازات الدفيئة، والتطلع لما هو أبعد من أعمالهم ومواقفهم من خلال دمج سلاسل التوريد والقيمة الخاصة بهم وتضمينها في الاستراتيجيات والنهج ذات الصلة. يتعين أن تكون المراجعات والتحليلات الشاملة والمقارنة للعروض ذات الصلة في المنطقة وفي أماكن أخرى خارج المنطقة على استعداد لكشف وإثبات ما يمكن القيام به، وكيف يمكن القيام بذلك. يتعلق الأمر بتجنب الخسائر الاقتصادية من خلال العمليات والممارسات المتوفقة، مع مراعاة تدابير الحد من انبعاثات الغازات

الدفيئة (GHG) من خلال العمليات والممارسات المحسنة، بما في ذلك تطبيق التقنيات ذات الصلة إن أمكن. يتعين تعزيز إعداد استراتيجيات عمل طويلة المدى في هذا الصدد. تتطلب المعرفة بفرض التمويل (المناخ) ذات الصلة وما يجدر القيام به للوصول إليها مراجعات وتحليلات شاملة للصناديق والبرامج والمرافق ذات الصلة بالمناخ أو ذات الصلة من قبل الجهات الفاعلة العامة وغير الحكومية، وأدوات مثل القروض والإعانت/ المنح وتمويل الكربون والمزيد من التمويل المبتكر (المستثمرين المالك والمستثمرين المؤثرين وما إلى ذلك). يشترط توافر معرفة عميقة بالأوضاع الوطنية والدولية لتمويل المناخ وطرق تنفيذها.

#### معرفة وظائف وطرق عمل أنظمة وآليات تسعير الكربون:

**لماذا تحتاج قدرات القطاع الخاص إلى تطوير؟** هناك حاجة إلى الإلام بتلك الآليات والأنظمة لفهم وظائف وطرق تسعير الكربون في سياق تحفيز تخفيض انبعاثات الغازات الدفيئة (GHG) في الاقتصاد. يمكن للجهات الفاعلة في القطاع الخاص أن تدعم أو يمارسوا الضغط من أجل تطوير ونشر أنظمة وآليات تسعير الكربون في دولهم، مع العلم والاستعداد لتطوير أعمالهم لاستفادة منها أو تمثلها على التوالي.

**ما الذي يتعين تقديميه من خلال التدريبات أو الدورات التدريبية؟** نستنتج من ذلك أن يلزم إجراء تحليلات عميقة ومقارنة للأنظمة والآليات الحالية (بشكل أساسى خارج منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا) مثل أنظمة تداول الانبعاثات وضرائب الكربون أو ميزانيات الكربون وآلية التنمية النظيفة (CDM) والمادة 6 من اتفاقية باريس (بما في ذلك المخططات التجريبية) وسوق الكربون الطوعي. يتعين أن يشمل ذلك إظهار تأثيرات اللوائح الإلزامية والامتثال والتدابير الطوعية في القطاعات الاقتصادية المختلفة، فضلاً عما يتعلق بتسلسل آليات وأنظمة تسعير الكربون المختلفة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ودولها من خلال الاطلاع على تجارب في أماكن أخرى على الصعيد الدولي.

**التمكين للوفاء والمساهمة في تحقيق أهداف التخفيف والمرونة والتكيف على صعيد الأعمال التجارية والأصنعة المحلية والوطنية (بما في ذلك تقارير الاستدامة والبصمات الكربونية أو البيئية وتقييم المخاطر وتدابير الإدارة والتخفيف).**

**لماذا يتعين تطوير قدرات القطاع الخاص في هذا المجال؟** تتحاج الجهات الفاعلة في القطاع الخاص - بما في ذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة على وجه الخصوص - إلى التمكين لفهم الأعمال الكامنة وراء متابعة انبعاثات الغازات الدفيئة (GHG) وقياسها والإبلاغ عنها، بالإضافة إلى تدابير التكيف أو المرونة بهدف وضع الأنظمة ذات الصلة. يتم تمكنهم عنده من تتبع ورصد والإبلاغ عن المساهمات القابلة للقياس مقابل أهداف التنمية المستدامة (SDGs) الخاصة ذات الصلة أو أهداف الأعمال المماثلة أو المسئولية الاجتماعية للشركات (CSR)، وتضمين مساهماتهم القابلة للقياس في مراقبة الإجراءات المناخية الحكومية على الصعيدين المحلي والوطني مقابل الأهداف ذات الصلة مثل أهداف المساهمة المحددة وطنياً وخطة التكيف الوطنية. تعد المحاسبة الخاصة بالغازات الدفيئة (GHG) والمنهجيات ذات الصلة وكذلك القياس والرصد والإبلاغ عن انبعاثات الغازات الدفيئة وخفض الانبعاثات ضرورية كذلك للمشاريع أو البرامج في إطار المادة 6 "آليات السوق" للسوق التطوعي، بل وأكثر من ذلك عند المشاركة في أنظمة المستوى الأعلى؛ أي أنظمة تداول الانبعاثات (انظر الشكل الوارد أعلاه وأدناه).

**ما الذي يتعين تقديميه من خلال التدريبات أو الدورات التدريبية؟** ما هو نوع المحاسبة أو القياس وأنظمة الرصد والإبلاغ التي يتعين توفيرها لمتابعة ورصد والإبلاغ عن المساهمات القابلة للقياس مقابل الأهداف الخاصة وللتتمكن من الإبلاغ عن المساهمات نحو الأهداف على الصعيدين المحلي والوطني؟ يتطلب ذلك مراجعة وتحليل شاملين على الصعيد الإقليمي/ الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وعلى الصعيد الدولي - النظر في أمثلة للشركات التي تطبق بالفعل أو تعمل مع أنظمة محاسبة ومتابعة للغازات الدفيئة، والتي حصلت على تدريب من معاهد مثل معهد إدارة الغازات الدفيئة (GHG) وإعداد التقارير كجزء من مشروع الإفصاح عن الكربون على سبيل المثال. يتعين أن تتضمن العروض تحليلات لأعمال تلك الأنظمة في قطاعات وحالات أو ظروف مختلفة في دول مختلفة، بحيث يساعد ذلك الفهم في معرفة كيف يمكنهم دمجها بشكل مناسب في عملياتهم، بما في ذلك الحلول الداخلية البسيطة أو الأكثر تعقيداً كذلك كحلول للاستعانة بمصادر خارجية (جزئياً). وذلك مع مراعاة خصوص الشركات الصغيرة والمتوسطة لقيود فيما يتعلق بالتعقيد الكلي والأتمتة عبر حلول تكنولوجيا المعلومات المتطرفة مقارنة بالشركات الأكبر. ونود أن نشير مرة أخرى إلى أنه يتعين أن يشمل التحليل المقارن والمعرفة ذات الصلة بالأعمال الأساسية التي تقدمها الأوساط الأكاديمية ومؤسسات البحث المعنية نطاقات انبعاثات الغازات الدفيئة ومؤشرات محددة وقابلة للقياس وقابلة للتحقيق ذات صلة ومحددة زمنياً وما إلى ذلك) من محاسبة الغازات الدفيئة - مراجعة وتحليل الأمثلة المحلية والدولية لأغراض التوضيح والتعلم - فضلاً عن كيفية قياس تدابير التكيف والمرونة والإبلاغ عنها. على سبيل المثال، ستتطرق وجهات العرض المناسبة التي تأخذ زاوية نطاقات انبعاثات الغازات الدفيئة (GHG) في سلاسل التوريد والمستخدمين النهائيين. قد يسفر ذلك أو ينبع أن يسفر عن تداعيات لتحقيق أقصى تأثير مدفوع من قبل الشركات نفسها في حالة خفض انبعاثات الغازات الدفيئة، بالإضافة إلى تدابير المرونة والتكيف في القطاعات المعنية مع منظور طويل الأجل.

من ناحية أخرى، يتعين أن تدمج الدورات كذلك المعرفة حول المتابعة والقياس والمراقبة والإبلاغ عن انبعاثات الغازات الدفيئة أعلاه وتدابير التكيف أو المرونة مع تقارير الاستدامة والتدابير ذات الصلة مثل آثار الكربون أو البيئة والتدابير المضادة ذات الصلة وتدابير التعويض (انظر أعلى على أهداف التنمية المستدامة (SDGs) وتقارير المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR)). من ناحية أخرى، يتعين أن يغطي ذلك تقييم المخاطر وإدارتها وتدابير التخفيف، بما في ذلك التأمين ضد تأثيرات التغير المناخي - على سبيل المثال- حيث يتطلب كلا المجالين قدرات أفضل بحسب الاستبيان.

**تسخير المنصات ووسائل المشاركة الأخرى لتمكين القطاع الخاص من العمل المناخي على مستويات مختلفة - إدخال القدرات المتزايدة في العمل ما هي الجهات الفاعلة الالزامية للتعاون وتقديم سلسلة سلسة، مما يؤدي إلى تطبيق المعرفة النظرية التي اكتسبتها الجهات الفاعلة في القطاع الخاص على إجراءات مناخية قابلة للقياس ومساهمات في المساهمات المحددة وطنية (NDCs) وخطط التكيف الوطنية (NAPs)؟**

يُشترط توافر الجهات الفاعلة الرئيسية التالية من أجل:

- **المؤسسات الأكاديمية والبحثية** (بما في ذلك المنظمات المتخصصة/ الخبراء/ المنظمات غير الحكومية (NGOs) والمؤسسات الخاصة): تقديم عروض بشأن الأطر التنظيمية وآليات التحفيز وسياسات المناخ والاستراتيجيات والبرامج والإجراءات (على مستوى القطاعات) ذات الصلة والمهارات الفنية في تطوير المنتجات/ الخدمات وتطوير مقتني التمويل ومصادر تمويل/ تمويل المناخ وأنظمة وأدوات تسعير الكربون وأهداف التخفيف والمرونة والتكيف (انظر أعلاه).
  - **الجمعيات والمنظمات الداعمة (على الصعيد الوطني والإقليمي/ الدولي):**
    - ربط الشركات في القطاعات المعنية بمعرفتها وقدراتها المتزايدة لتنفيذ الاستراتيجيات والبرامج والإجراءات الحكومية مثل المساهمات المحددة وطنيا (NDCs) وخطط التكيف الوطنية (NDCs)، إلى جانب أي تدابير خاصة بالقطاع إذا كان ذلك ممكناً.
    - الضغط من أجل الأطر المطلوبة والبيئات التمكينية لتشجيع وتحفيز وتنظيم العمل المناخي للقطاع الخاص.
  - **منظمات الأمم المتحدة أو المنظمات الدولية** (مثل أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) ومركز التعاون الإقليمي (RCC) بدي أو الميثاق العالمي ومشروع الكشف عن الكربون (CDP)): تنسيق وتسهيل العمليات المطلوبة والجمع بين مجموعات الجهات الفاعلة المختلفة، بالإضافة إلى توفير المساعدة الفنية والمالية التكميلية والخبرة العلمية الإقليمية والدولية والخبرة.
  - **الحكومات**: يستلزم الاتصال بالعمليات التي تقودها الحكومة - مثل المساهمات المحددة وطنيا (NDCs) وخطط التكيف الوطنية (NAPs) وتحقيق الأهداف ذات الصلة على الصعيد الوطني (القطاعي) والمحلية (داخل القطاع أو الصناعة نفسها) - التنسيق والتعاون مع الوزارات على مستوى القطاعات المعنية والوكالات ذات الصلة على الأصعدة الوطنية والمؤسسات الحكومية المحلية كذلك.
- فيما يلي أدناه مزيد من التفاصيل حول أدوارهم المحددة:
- دور المؤسسات الأكاديمية والبحثية 33**
- راجع العروض في المجالات المذكورة أعلاه.
- دور الجمعيات والمنظمات الداعمة (المحلية والوطنية والإقليمية) 34**
- **أولاً**: يتعين تنظيم عمليات المشاركة المادية لتمكين القطاع الخاص - ولا سيما الشركات الصغيرة والمتوسطة- من تفعيل المعرفة الجديدة والنظرية، بحيث تتجسد مساهمات القطاع الخاص كمساهمات قابلة للقياس في تطبيقات المساهمة المحددة وطنيا وبرنامجه العمل الوطني. يتجاوز القيام بذلك تفويضات ومعارف ومهارات الأوساط الأكاديمية ومعظم المنظمات البحثية، كما أن المنظمات والوكالات الحكومية لا يمكن أن تحل محل المعرفة والشبكات والعضويات ومكانة جمعيات الأعمال والمجموعات الشاملة الأخرى بين أعضائها والجهات الفاعلة في القطاع الخاص بشكل عام. قد تكون هناك استثناءات في هذا الصدد في حالة البحث التطبيقي/ المنظمات الخيرية في القطاع الخاص أو النظام البيئي للمنظمات غير الحكومية. لذلك، يتعين أن يتم التعامل مع الارتباط والربط من قبل جمعيات الأعمال في القطاعات والقطاعات الفرعية ذات الصلة.
  - **ثانية**: تتمتع الجمعيات بوضع أفضل وعادة ما يتم تفويضها بالضغط من أجل الأطر القانونية والتنظيمية المطلوبة أو الإصلاحات والآليات التحفيزية ذات الصلة وبرامج وتدابير الدعم. يأتي ذلك في الواقع مع حشد وإشراك القطاع الخاص للعمل المناخي والمساهمات في تنفيذ استراتيجيات وبرامج وخطط العمل الحكومية الوطنية والمحلية.
  - **أخيراً وليس آخراً**، يمكن لمثل تلك المجموعات أن تلعب دوراً مهمَا في تجميع البيانات وتوفيرها، وفي سياق الرصد والإبلاغ عن إجراءات الجهات الفاعلة في القطاع الخاص في القطاعات المعنية (انظر أدناه أيضاً بخصوص مشروع الكشف عن الكربون (CDP)).
- دور الأمم المتحدة أو المنظمات الدولية وصلتها بالعمليات الحكومية ذات الصلة**
- يتطلب التاليف بين مختلف الجهات الفاعلة أو سيستفيد بشكل كبير من التيسير والاعتدال المحايدين، وهو دور "تقليدي" وجزء من تفويضات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية. وعلى وجه الخصوص، يتطلب توجيه عمل القطاع الخاص إلى الأنشطة التجارية أو ربطها بشكل فعال بالخطط الحكومية والبرامج والتدابير ذات الصلة - بحيث يسير كلاهما في نفس الاتجاه نحو تحقيق أهداف المساهمات المحددة وطنيا (NDCs) وخططة التكيف الوطنية نهجاً وتدابير منسقة ومتناهية واتصالات ومشاركة ذات الخبرة والمهارة، حيث تقوم في القطاعات ذات الصلة بالمناخ. وعليه، يمكن أن تستفيد العمليات في الدول كثيرةً من جهة التنسيق ذات الخبرة والمهارة، حيث تقوم بجلب الخبرات ذات الصلة أو العروض من مكان آخر مثل أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) بالتعاون مع مركز التعاون الإقليمي (RCC) بدي.
  - يتعين السعي نحو التعاون أو اتحادات المنظمات البحثية والجمعيات التجارية ذات الصلة وعلى مستوى القطاعات ذات الصلة، أو إطلاقها ودعمها من قبل الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى (انظر أدناه). يتعين مراعاة التحليل الوارد أعلاه من قبل الأوساط الأكاديمية واستخدامه كجزء من تطوير استراتيجيات قطاع الأعمال أو مشاركة القطاع الخاص واستراتيجيات التنفيذ بالاشتراك مع الموظفين المدربين المعينين وبالتشاور مع الحكومات الوطنية والمحلية المعنية. ينطبق ذلك على مستوى القطاعات وعلى الصعيد الوطني (القطاعي) والمحلية (داخل القطاع أو الصناعة نفسها) بتسهيلات من الجمعيات أو المنظمات الداعمة المماثلة. يمكن للميثاق

33) انظر الملحق بالقائمة التي يمكن أن تكون بمثابة أساس للنهج والمناقشات الأولى للمبتدئين.

34) مكرر.

ال العالمي ومشروع الكشف عن الكربون (CDP) طرح محافظ القطاع الخاص الفاعلة على طاولة المفاوضات. وهناك جهات فاعلة من القطاع الخاص في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وفي أماكن أخرى على دراية بالفعل بالعمليات ذات الصلة مثل جداول الأعمال والاستراتيجيات التجارية الخضراء وأهداف التنمية المستدامة (SDGs) وانبعاثات الكربون أو انبعاثات الغازات الدفيئة وتقارير المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR) التي قد تكون بمثابة أمثلة – وهي تجارب وخبرات عملية إقليمية ودولية تكميلية لإقناع المزيد من الجهات الفاعلة في القطاع الخاص بأن تحدو حذوها.

علاوة على ذلك، يتعين أن تكون استراتيجيات القطاع وخطط التنفيذ للقطاع الخاص -مع الأخذ في الاعتبار على وجه التحديد احتياجات الشركات الصغيرة والمتوسطة- مناسبة لاحتياجات الدول فيما يتعلق بما ورد النص عليه في المساهمات المحددة وطنياً (NDCs) وخطط التكيف الوطنية (NAPs) بهدف المساهمة بفعالية في تطبيق تدابير التخفيف والتكيف والأهداف ذات الصلة. ومجدداً، تتمتع أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) بالتعاون مع مركز التعاون الإقليمي (RCC) بدبي بوضع جيد للغاية لتسهيل هذه العمليات وتعديلها واستقدام الخبرات من الدول أو المناطق الأكثر تقدماً في هذا الصدد أو المدخلات المفيدة بصفتها وسيطاً.

إضافة لذلك، يمكن لمنظمات الأمم المتحدة مثل أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) بالتعاون مع مركز التعاون الإقليمي (RCC) بدبي وخبراء آخرين (بما في ذلك على سبيل المثال منظمات دولية أخرى مثل مشروع الكشف عن الكربون (CDP) والميثاق العالمي من بين أمور أخرى) تنظيم وتنفيذ مبادرات بناء القدرات المستهدفة التي ستتوفر المعرفة أو المهارات العملية، بحيث يكون مكملاً للمعرفة والتعلم الأكثر عمقاً الذي توفره الأوساط الأكاديمية والمنظمات البحثية الأخرى. مرة أخرى، يمكن تنظيم تقديم أمثلة وعروض من المنطقة وأماكن أخرى من قبل منظمات الأمم المتحدة، مع التأكيد على مراجعة احتياجات الشركات الصغيرة والمتوسطة.

#### دور الهيئات والأجهزة الحكومية على الصعيدين الوطني (القطاعي) والم المحلي (داخل القطاع أو الصناعة نفسها) <sup>35</sup>

في المقام الأول، يتم تكليف المنظمات الحكومية بتوفير البيئة التمكينية المطلوبة في سياق مشاركة القطاع الخاص، بما في ذلك على وجه الخصوص الأطر القانونية والتنظيمية وآليات الحوافز ذات الصلة وبرامج الدعم لتحفيز وتشجيع مشاركة القطاع الخاص المطلوبة. في بعض الدول في المنطقة، لا يزال الإطار المؤسسي الشامل لتغير المناخ والسياسات وهيكلها مفقوداً أو غير مكتمل إلى حد كبير، مما يعيق التقدم فيما يتعلق بما تستطيع الحكومات القيام به. إنه مجال آخر يمكن للأمم المتحدة والمنظمات الدولية من خلاله المساعدة في توفير الأطر المطلوبة والعمليات والأنظمة ذات الصلة (انظر أعلاه أيضاً).

الوزارات والهيئات أو المكاتب المعنية على الصعيدين الوطني (القطاعي) والم المحلي (داخل القطاع أو الصناعة نفسها) -على التوالي- هي جهات الاتصال والشركاء اللازمين للجمعيات التي تمثل أصحابها والشركات في القطاعات المعنية، ولا سيما فيما يتعلق بالضغط من أجل الأطر التنظيمية المطلوبة وحوافز الآليات وبرامج الدعم. سيتضمن ذلك الوصول إلى برامج الدعم والصناديق ذات الصلة والتعامل معها في الدول (على سبيل المثال؛ صندوق خليفة لتطوير المشاريع في أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة؛ أكاديمية تقييم، المملكة العربية السعودية؛ الصندوق الوطني لتعزيز وتنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة، الكويت؛ برنامج كفالت للطاقة، لبنان؛ تسهيلات تمويل الطاقة المتجدد وكتفأة الطاقة في لبنان، لبنان).

المنظمات والوكالات والمكاتب الحكومية المعنية هي كذلك نظراً للأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى. يهدف ذلك إلى دعم تدابيرها لمواءمة وربط الإجراءات المناخية للقطاع الخاص بشكل صحيح بتنفيذ المساهمات المحددة وطنياً (NDCs) وخطط التكيف الوطنية (NAPs) -على سبيل المثال- من خلال جلب الخبرات في هذا الصدد من مكان آخر بجانب مبادرات بناء القدرات التي تجريها الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى.

وعلى وجه الخصوص، يتعين إشراك وكالات ومنظمات الشركات الصغيرة والمتوسطة المتخصصة -إن وجدت- مثل جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مصر، والمؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع (JEDCO)، الأردن، أو "تمكين"، البحرين باستثناء الوزارات المكلفة بالصناعات والأعمال.

#### تشجيع المؤيدين؛ أي الدول والمنظمات داخل الدول لإشراك القطاع الخاص في الإجراءات المناخية

ما هي دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي يمكن اعتبارها مؤيدة في المنطقة أو ستصبح كذلك، لتكون واجهات لدول ومنظمات أخرى داخلها؟ استفادت الدول التالية من تدابير بناء القدرات من قبل المنظمات الثنائية أو متعددة الأطراف في السنوات القليلة الماضية أكثر من الدول الأخرى في المنطقة. وبالتالي بناء أو تعزيز أسس الجهات الفاعلة في القطاع الخاص والشركات الصغيرة والمتوسطة في سياق مشاركة العمل المناخي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من قبل المنظمات الثنائية أو متعددة الأطراف في السنوات القليلة الماضية أكثر من الدول الأخرى في المنطقة (انظر البندين 3-2 و3-3 أعلاه). علاوة على ذلك، فإن توافر البيانات فيما يتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذلك فجوات واحتياجات بناء قدرات القطاع الخاص ذات الصلة أفضل مقارنةً بالدول الأخرى في المنطقة، على الأقل ما يمكن الكشف عنه في نطاق دراسة الخرائط. تطبيق الأخيرة (الفجوات والاحتياجات) على المغرب ولبنان على الأقل (انظر البند 3-3 أعلاه).

المغرب: تم تنفيذ العديد من المبادرات معظمها ذات طبيعة أوسع، بما في ذلك الشركات الخاصة أو حتى الشركات الصغيرة والمتوسطة في قطاعات النمو الأخضر أو المياه أو استخدام الأراضي، بالإضافة إلى غلاف العمل المناخي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (CAMENA).

<sup>35</sup> ) انظر الملحق ج مع نبذة عن الدول، والتي يمكن أن تكون بمثابة أساس للنهج والمناقشات الأولى للمبتدئين.

- مصر: على الرغم من أنشطة العمل المناخي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (CAMENA)، ركزت مبادرات من بنك التنمية الألماني (KfW) وتسهيل تمويل الاقتصاد الأخضر (GEFF) على الشركات الصغيرة والمتوسطة بجانب التدابير الأوسع ذات الصلة في إطار العمل الخاص لمنطقة جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط للطاقة المتعددة (SPREF) (إطار العمل الخاص للطاقة المتعددة)، بما في ذلك الشركات.
- الأردن: استفادت الأردن كذلك من العمل المناخي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (CAMENA) وإطار العمل الخاص لمنطقة جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط للطاقة المتعددة (SPREF)، بالإضافة إلى جهات فاعلة من القطاع الخاص في قطاع المياه كجزء من برنامج أوسع لبناء القدرات المائية.
- تونس: بجانب العمل المناخي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (CAMENA) إطار عمل الطاقة المتعددة الخاص في ، تم تنفيذ تدابير بناء القدرات في قطاع المياه واستخدام الأراضي على نطاق أوسع أو تلك الهداف.
- لبنان: في ظل قيادة معينة في بيئة مليئة بالنزاعات، شاركت لبنان كذلك في العمل المناخي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (CAMENA) وإطار العمل الخاص لمنطقة جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط للطاقة المتعددة (SPREF) واستفادت كذلك من مبادرات أوسع في قطاعي المياه واستخدام الأرضي.<sup>36</sup>
- فلسطين: وبالمثل وفي ظل حالة من الصراعات، يتم تطبيق العمل المناخي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (CAMENA) في فلسطين، بالإضافة إلى برامج بناء القدرات الأوسع نطاقاً لسلامة المياه التي أفادت فلسطين كذلك.<sup>37</sup>
- ما هو مطلوب في سياق الدراسة التخطيطية لقدرات القطاع الخاص المائلة هو المنظمات البحثية التي لديها مناهج موجودة وأولية وذات صلة في (أ) المجال (المجالات) الفنية/ المعرفية ذات صلة بمشاركة القطاع الخاص في الإجراءات المناخية. فيما يلي أمثلة وإشارات أولية لمنظمات البحث الرائدة الموجودة في الدول الرائدة المحددة في سياق الدراسة التخطيطية المائلة، مع استخدام التعريف الأوسع الذي تم تقديمها مسبقاً للمنظمات البحثية. قد يكون البعض في وضع يسمح له بتطبيقة العديد من جوانب بناء القدرات ذات الصلة (وجوانب التعبئة والمشاركة) في القطاعات المختلفة، في حين أن البعض الآخر قد يغطي فقط جوانب أو قطاعات محددة ومنها على سبيل المثال (انظر أيضاً الملحق د):
- المغرب: مركز كفاءة تغير المناخ (4C)، وكليات القطاع الخاص (CSP) ومبادرة المناخ للمؤسسات المغربية (IECM) وجامعة ابن طفيل.
- فلسطين: معهد الأبحاث التطبيقية القدس (أريج)، جامعة فلسطين التقنية، جامعة القدس المفتوحة، المركز الفلسطيني لبحوث بيئة الطاقة.
- لبنان: الجامعة اللبنانيّة الأمريكية (LAU)، الجامعة الإسلامية في لبنان.
- مصر: وحدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمعهد المصري.
- الأردن: المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع (JEDCO).
- تونس: جامعة قرطاج، المعهد الوطني الزراعي التونسي.

### التعويم على الوضع الحالي وفهم القطاع فيما يتعلق بأدوات تسعير الكربون - تعزيز الأقبال لاستكشاف الأدوات المناسبة

يتعين أن تعزز الدورات التدريبية المذكورة أعلاه التي ستقدمها الأوساط الأكademية والمؤسسات البحثية المؤهلة؛ أي المرتبطة مباشرة بأدوات تسعير الكربون، وكذلك الموضوعات الأخرى ذات الصلة مثل الأطر التنظيمية والحوافز وتلبية أهداف التخفيف والمرونة والتكييف والرغبة في طرح الأسئلة أو المطالبة بأدوات تسعير الكربون وأليات تحفيز العمل المناخي بين الجهات الفاعلة في القطاع الخاص في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. يتعين أن يتيح الارتباط والتعاون والتحالفات (انظر أدناه) بين الأمم المتحدة والمنظمات الدولية واتحادات الأعمال والأوساط الأكademية أو المنظمات البحثية بإحراز تقدم في كل الطرفين والقطاع الخاص والحكومات في غضون سنوات قليلة، والسعى نحو تحقيق التقدم، لأن زيادة العمل المناخي من قبل القطاع الخاص لا يمكن أن تنتظر عقداً آخر. يتعين تطبيق تلك العمليات من منظور طويل المدى؛ أي بناء على استراتيجيات الانتقال من المادة 6 "آليات السوق" إلى المراحل التالية مثل ميزانيات الكربون في القطاعات وضرائب الكربون، وأخيراً أنظمة تداول الانبعاثات متى كان ذلك ممكناً.

يشير الافتقار إلى الخبرات إلى أن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لم تستفد كثيراً من أول آلية سوقية "المستوى الأول" أو أداة تسعير الكربون وآلية التنمية النظيفة (CDM) بموجب اتفاقية كيوتو، كما أن المنطقة لا تعمل كثيراً في السوق التطوعي مقارنة بالمناطق الأخرى، فالطريق إلى آليات تداول الانبعاثات الكاملة طويل. يشير ذلك إلى أنه يمكن وضع حجر الأساس لأدوات تسعير الكربون بين الجهات الفاعلة في القطاع الخاص في الوقت الحالي، ولكن عند تطبيق منظور أوسع وطويل الأجل على النحو المبين أعلاه. دعم المشاركة في أنشطة المادة 6؛ أي 4-6 فضلاً عن آليات الحوافز المصاحبة ذات الصلة في الأطر التنظيمية التي قد تكون مطلوبة في البداية. قبل أن تصبح معظم الدول في المنطقة جاهزة للأدوات المتقدمة مثل ميزانيات الكربون أو الضرائب وأنظمة تداول الانبعاثات في نهاية المطاف، قد تكون هناك حاجة إلى الاستفادة من (المادة 6) آليات السوق أو ل إعادة بناء الثقة في أدوات تسعير الكربون - مع تمهيد الطريق أمام الأدوات المتقدمة في نفس الوقت. ومرة أخرى، يمكن لمنظمات الأمم المتحدة المساهمة في التأكيد من مراعاة احتياجات الشركات الصغيرة والمتوسطة، حيث قد تواجه الشركات الصغيرة صعوبات في المشاركة في أنشطة المادة 6 بنفسها.

<sup>36</sup> ) يرتبط تقييم وضع الدولة بالمسألة المطروحة، أي: مبادرات تتمية القدرات المتعلقة بالعمل المناخي وارتباطها بمشاركة القطاع الخاص فقط.

<sup>37</sup> ) انظر الحاشية أعلاه.

وعند النظر في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي يمكن أن تصبح دولاً مؤيدة عند تلقي المساعدة المالية والتقنية ذات الصلة للتعويم على أدوات تسعير الكربون والمزيد من إجراءات التخفيف في القطاع الخاص لتحذو الدول الأخرى حذوها، يمكن ذكر الدول التالية. كما أن هناك مستوى معيناً من التمايز بين أدوات تسعير الكربون المختلفة أو ما تسعى إليه الدول المختلفة حالياً أو تسعى إليه (انظر أيضاً البند 3-2 أعلاه):

- **المغرب:** البناء على أو استكمال الخطوات الأولى المتخذة في الدولة فيما يتعلق بضربي الكربون وآليات الائتمان ذات الصلة بالعروض، أو يمكن تطوير الوحدات التعليمية للجهات الفاعلة في القطاع الخاص للمبتدئين.

تونس: تنظر الدولة في إلغاء دعم الطاقة لتبني بعض المنتجات الطاقة، بالإضافة إلى تحديد سعر الكربون.

الأردن: الاستعدادات لتطبيق أنشطة المادة 6 والمشاركة في آلية السوق قيد التنفيذ، بما في ذلك النظر في دور آليات السوق في سياق البيئة المبنية. وبالمثل، سيكون ذلك بمثابة نقطة دخول لإجراءات بناء القدرات مع القطاع الخاص، وربما البدء بقطاع بناء.

### إنشاء تحالفات واتحادات لزيادة العمل المناخي للقطاع الخاص في قطاع منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا - مما يتبع المضي قدماً بسرعة في نقطة ساخنة لتغير المناخ

أخيراً وليس آخرًا، يتبع أن يكون إنشاء التحالفات والاتحادات لبناء أساسية مهمة لاستراتيجية مشاركة العمل المناخي للقطاع الخاص في المنطقة من أجل المضي قدماً وبسرعة. وعلى وجه الخصوص، تعد منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالفعل<sup>38</sup> نقطة ساخنة رئيسية لتغير المناخ، والتي لا تتيح تنفيذ إجراءات طويلة المدى وبطبيعة تستمر لعقد آخر دون إحراز تقدم كبير وقابل للقياس. ويمكن للمنظمات مثل أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) ومركز التعاون الإقليمي (RCC) بدي أن تساعد في هذا الصدد كذلك، لا سيما عند تعبئة وحشد المساعدات المالية والتقنية المستهدفة لدعم ومواكبة العمليات المطلوبة (انظر الشكل أعلاه أيضاً). علاوة على ذلك، يمكنهم تقديم تلك المساعدة من خلال العمل على إطلاق أو تعزيز تأثيرات بطيئة وتصاعدية في القطاعات المستهدفة في الدول فيما يتعلق بكل من: المزيد من الشركات التي تستفيد من عروض تنمية القدرات الجديدة من قبل المنظمات البحثية والأوساط الأكademie، وكذلك البدء في تنفيذ العمليات والإجراءات ونظم المشاركة بشكل استباقي في الإجراءات المناخية.

بناء التحالفات على الصعيدين الوطني والإقليمي وتنظيم التبادل<sup>39</sup>

يتبع إنشاء تحالفات بين الأندية الراغبة أو نوادي المناخ مع الدول ومجموعات الجهات الفاعلة ذات الصلة (الحكومات والقطاع الخاص والجمعيات وكذلك المؤسسات الأكademie والبحثية) التي ترغب في أن تصبح المحرك الأول فيما يتعلق بزيادة مشاركة القطاع الخاص والعمل المناخي. يرتبط ذلك بالاتحادات المعنية التي سيتم إنشاؤها في الدول، والتي يتبع ربطها - في أفضل الأحوال كعمليات موازية. مما يجعل الحكومات تتحرك بشكل أسرع أو تتحرك في المطلق نحو المقام الأول (انظر أدناه).

وعند تحويل ذلك الجهد في البداية إلى جهد يمكن إدارته، يتحقق التركيز على (أ) قطاع (قطاعات) معينة في الدول المعنية في البداية، والتي سيتعين تحديدها من خلال مزيد من التقييمات لأوضاع الجهات الفاعلة ذات الصلة فيما يتعلق بمكان العثور على أرض خصبة. ويمكن تحديد نسبة تحقيق الأهداف بالنسبة للمبتدئين من خلال النظر في قوائم الدول المذكورة أعلاه وقائمة الجهات الفاعلة وأصحاب المصلحة في الملحقات.

ويمكن أن ترتبط تلك التوجهات بدور الدعم المذكور أعلاه والمساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى لدعم تطورات الاستراتيجية المطلوبة وتنفيذها من خلال التدريبات المستهدفة وتدابير بناء القدرات وجلب الخبرات والعرض من المنطقة وأماكن أخرى لتطبيقها على العمليات على الصعيد الإقليمي.

ويمكن الاستفادة من المنتديات الإقليمية الحالية للقيام بذلك، أو يمكن الاستفادة من الاجتماعات ذات الصلة، أو إنشاء منتدى جديد يركز على العمل المناخي للقطاع الخاص.

إنشاء اتحادات على الصعيدين الوطني (القطاعي) والمحلية (داخل القطاع أو الصناعة نفسها)<sup>40</sup>

يجب استهداف رابطات أو اتحادات للمنظمات البحثية والجمعيات التجارية والصناعية ذات الصلة والقطاعية التي تمثل الجهات الفاعلة الفعلية في القطاع الخاص (بما في ذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة) واحتياجاتها في سياق العمل المناخي المتزايد - والبدء فيها على الصعيدين الوطني (القطاعي) والمحلية (داخل القطاع أو الصناعة نفسها). فمن ناحية، يعتبر ذلك أمراً مهماً للمضي قدماً بشكل سريع ومقنع وللجمع بين الاستراتيجيات العملية ذات العقلية التجارية أو المدعومة بالعلوم السليمة والمتطرفة، والضغط على الحكومات للعمل على تكثين القطاع الخاص للاشتراك في العمل المناخي المتزايد في دولهم.

ومن ناحية أخرى، يتبع أن تتيح مثل تلك الاتحادات للجهات الفاعلة الفعلية في القطاع الخاص في الدول التي تقوم بتطوير وتنفيذ استراتيجيات الأعمال المطلوبة. وهناك حاجة إلى الجمعيات للمساعدة في التعامل مع القطاعات (الفرعية) أو المحليات باكملها فيما يتعلق بتطبيق المعرفة النظرية على العمل والتدابير القابلة للتنفيذ على أرض الواقع. ويتعلق ذلك بدعم تنفيذ استراتيجيات العمل على نطاق واسع، حيث أن ذلك يتتجاوز ما لا تستطيع المنظمات البحثية والأوساط الأكademie القيام به، نظراً لكونه يتتجاوز تفويضاتهم وخبراتهم.

مجدداً، يمكن إنشاء مثل تلك الاتحادات بمساعدة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية (على سبيل المثال؛ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) ومركز التعاون الإقليمي (RCC) بدي ، ربما بالتعاون مع مشروع الكشف عن الكربون (CDP) / أو الميثاق العالمي)، بـ استخدامها كمنصات لتنظيم سلسلة من الدورات التدريبية وورش العمل والاجتماعات التبادلية على الصعيدين الوطني والإقليمي (انظر أعلاه).

38 ) تؤكد مسودة تقرير التقييم السادس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (2021) هذه الحقيقة وتشدد عليها، في ظل أحدث التقييمات العلمية.

39 ) انظر الملحق مع القوائم ونبذة عن الدول، والتي يمكن أن تكون بمثابة أساس للنهج والمناقشات الأولى للمبتدئين.

40 ) مكرر

ويمكن كذلك الاستفادة من تلك الفعاليات لحشد مجموعات مختلفة من الجهات الفاعلة معاً، ولا سيما القطاع الخاص والأوساط الأكademie والمؤسسات البحثية والمنظمات الحكومية لمناقشة العناصر المطلوبة للبيئة التمكينية أو صياغتها بشكل مشترك. على وجه التحديد، يمكن التعويل على تلك المناقشات لتمهيد الطريق للأطر التنظيمية اللازمة وآليات الحوافز وبرامج الدعم. علاوة على ذلك، يمكن تسهيل التعلم المشترك وإنشاء الشبكات والشراكات المطلوبة من خلال مثل تلك الفعاليات.

## 6. الملحقات

### الملحق أ: أسئلة الاستبيان

تم تنظيم الاستبيان في أربعة أجزاء موضوعية: أ) معلومات أساسية، ب) أسئلة حول المعرفة ذات الصلة بتغير المناخ والعمل، ج) حول السياسات واللوائح المحلية والدورات التدريبية واحتياجات القدرات. يتم عرض الأسئلة باللغة الإنجليزية أدناه؛ تم طرح نفس الأسئلة في النسخة الفرنسية من الاستبيان.

#### أ. المعلومات الأساسية عن المستجيبين

1. ما هي الدولة التي تقيم فيها؟

2. ما هو القطاع الذي يخضع له عملك؟ اختر:

الزراعة والثروة الحيوانية

البناء

خدمات التمويل والتأمين

الحراجة (الغابات)

التصنيع (بما في ذلك التعدين)

الثروة البحرية والسمكية

صغار التجار غير الرسميين

السياحة: الفنادق والمطاعم والحانات والجولات السياحية

النقل

البيع بالجملة والتجزئة

قطاع آخر (حدد)

3. يرجى الإشارة إلى حجم عملك: -1، 20-5، 6-3، 50-21، 100-51، > 100، من 100 إلى 250 موظفًا

#### ب. المعرفة بتغير المناخ والإجراءات

4. في بلد عملك، من أين تحصل في الوقت الحالي على معلومات تغير المناخ؟

المؤسسات الأكادémية والبحثية.

منظمات المجتمع المدني

الوزارات والأجهزة الحكومية

المنظمات الدولية

وسائل الإعلام

القطاع الخاص

أخرى (حدد)

5. يرجى تقييم معرفتك حول تغير المناخ وأثاره والمخاطر ذات الصلة على عملك

ضعيف = 1 = أاسي = 3 = مقبول = 4 = جيد = 5 = جيد جدا

6. هل الجوانب المناخية مشمولة في الأنشطة التجارية اليومية و/ أو التخطيط الاستراتيجي؟

تقييم منظم للمخاطر ونظام لإدارة المخاطر.

نقطة الاتصال المعنية بتغير المناخ/ الاستدامة.

تقارير الاستدامة والبصمة الكربونية للشركات.

لا

أخرى: \_\_\_\_\_

7. هل نفذت أيًا من الإجراءات التالية في شركتك للحد من الانبعاثات أو التكيف مع التغيرات المناخية:

كفاءة استخدام الطاقة؛ على سبيل المثال: الأجهزة الموفقة للطاقة أو إطفاء الأنوار عند عدم استخدامها.

استخدام الطاقات المتتجدة لدعم عملك

كفاءة استخدام المياه

استخدام وسائل النقل الأقل تلوينًا: الدراجة بدلاً من السيارة أو الشاحنة

المراسلات الإلكترونية

تقليل النفايات

الحصول على معلومات التنبؤ بتغير المناخ

توفير تأميناً ضد الخسائر والاضطرابات المرتبطة بتغير المناخ

تخطيط إدارة المخاطر

خلق الوعي بين الموظفين

إشراك المجتمع في المسائل التي تبني قدرته على الصمود مثل تحسين الطرق ومصادر المياه وإضافة قيمة المنتج

غرس الأشجار في أماكن العمل

توفير الموارد لحالات الطوارئ

التحول إلى المحاصيل المقاومة للجفاف

أخرى: \_\_\_\_\_

- لا ○
8. لماذا اتخذت التدابير المذكورة أعلاه؟
- الامتثال للمتطلبات التنظيمية الحكومية
  - إجراءات المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR)
  - خفض التكالفة/ توفير المال
  - تعزيز قدرتنا على التكيف مع تغير المناخ
  - تضمين الدروس المستفادة من الآخرين
  - التنظيم الذاتي من قبل الصناعة أو القطاع الذي ينفع له
  - أخرى: \_\_\_\_\_
9. ما هي الحوافز الموجودة لدعمك لتطبيق الإجراءات المناخية باعتبارك شركة؟
- الحصول على حزم الإنقاذ المالي والدعم للحد من خسائر تغير المناخ والاضطرابات.
  - توفير أقساط تأمين ميسرة للحماية من الأضرار الناجمة عن تغير المناخ
  - دورات تدريبية ومعلومات مجانية متعلقة بالمناخ
  - التخفيضات/ الإعفاءات الضريبية في حالات الأضرار المناخية
  - الدعم الفي في تحسين مرنة المجتمع
  - لست على دراية بأي منها
10. هل سبق لك أن تقدمت بطلب أو تلقيت أي نوع من الدعم لتنفيذ تدابير المناخ؟
- لا ○
  - نعم، من: \_\_\_\_\_
- الحكومة
  - صندوق المشروعات الصغيرة والمتوسطة
  - المنظمات غير الحكومية (NGOs)
  - الزملاء
  - شركاء العمل
  - القروض البنكية
  - الجهات المانحة الثنائية/ متعددة الأطراف.
  - أخرى: \_\_\_\_\_
- ج. السياسات واللوائح المحلية والدورات التدريبية واحتياجات القدرات
11. يُرجى تقييم معرفتك بسياسات تغير المناخ و/أو أهداف خفض الانبعاثات المقدمة في بلدك بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) أو محلياً (المساهمة المحددة وطنياً وخطة العمل الوطنية للتكيف والقوانين والسياسات الوطنية المتعلقة بتغير المناخ)؟
- ضعيف = 1 = أاسي = 3 = مقبول = 4 = جيد = 5 = جيد جداً
12. هل تؤثر تلك السياسات أو الأهداف الوطنية على عملك بأي شكل من الأشكال؟
- اشتراك شركتي بصفتي أحد أصحاب المصلحة في تطوير تلك السياسات.
  - تساهم شركتي بفعالية في تنفيذ أهداف/ سياسات المناخ.
  - يجب على شركتي الامتثال للوائح المتعلقة بتغير المناخ؟
  - لا، لا يتأثر عملي بذلك.
13. يرجى بيان الأهداف/ السياسات التي تؤثر على عملك و/أو كيف يساهم عملك في تنفيذها بإيجاز.
14. هل أن على دراية بمفهوم تغير الكربون؟
15. هل يوجد مثل هذا النظام في بلدك، أو هل تعلم بوجود مثل تلك الأنظمة في دول أخرى؟ يرجى ذكرها
16. من وجهة نظرك، ما هي الفجوات المعرفية الرئيسية التي تواجهها شركتك فيما يتعلق بتغير المناخ وتدابير الاستجابة المناسبة لتأثيراته؟
17. هل شاركت شركتك أو موظفوك في الماضي في أي تدريبات أو دورات أو تدابير مماثلة حول تغير المناخ والتدابير المضادة أو الإجراءات التي يمكن اتخاذها؟
- لا ○
  - نعم - يُرجى ذكر الموضوع: \_\_\_\_\_
- معلومات محدثة وموثوقة عن اتجاهات المناخ
  - المهارات الفنية لتطوير المنتجات والخدمات المقاومة للمناخ
  - المعرفة بصياغة مقتراحات التمويل بشأن تغير المناخ
  - المعرفة بسياسات ولوائح المناخ
  - مصادر تمويل المناخ
  - أخرى: \_\_\_\_\_
18. في أي مجال ترى احتياجات التدريب الرئيسية؟
- معلومات أساسية عن تغير المناخ والآثار المتوقعة
  - المعرفة بسياسات ولوائح المناخ

- المهارات الفنية لتطوير المنتجات والخدمات المقاومة للمناخ
- المعرفة بصياغة المقترنات المالية بشأن مشاريع تغير المناخ
- مصادر تمويل المناخ والتمويل المتاح

19. ما هي الخيارات أو التجهيزات التي تفضلها لدوره تدريبيه:

برنامج التدريب الداخلي الكلاسيكي (وجهًا لوجه)

التدريب عن بعد (عبر الإنترنت) أو دورة الدراسة الذاتية الموجهة

كتب أو كتب مع أمثلة عملية

خط ساخن للدعم لطرح الأسئلة المستهدفة

أخرى: \_\_\_\_\_

20. تلخيص: ما هو نوع المعلومات أو الدعم الذي تحتاجه لتكون قادرًا على الاستجابة لمخاطر المناخ و/ أو المساهمة في التخفيف من تغير المناخ والاستفادة من الفرص المالية ذات الصلة؟

### **الملحق ب: قائمة الجمعيات والمنظمات الداعمة التي تم التواصل معها**

بالإضافة إلى قائمة الجمعيات/ المنظمات المدرجة أدناه، تم التواصل كذلك مع الميثاق العالمي ومشروع الكشف عن الكربون (CDP) ومشاركة الاستبيان مع الشبكات الخاصة بهما. شارك مركز التعاون الإقليمي (RCC) بدبي الاستبيان مع شبكته المحلية في دولة الإمارات العربية المتحدة ولبنان والأردن ومصر وتونس والمغرب، داعيًّا إياهم إلى الدعاية في قنواتهم الخاصة للوصول إلى القطاع الخاص. وأخيرًّا، استعان الاستشاري كذلك بشبكته في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (المغرب والجزائر ولبنان وفلسطين والأردن).

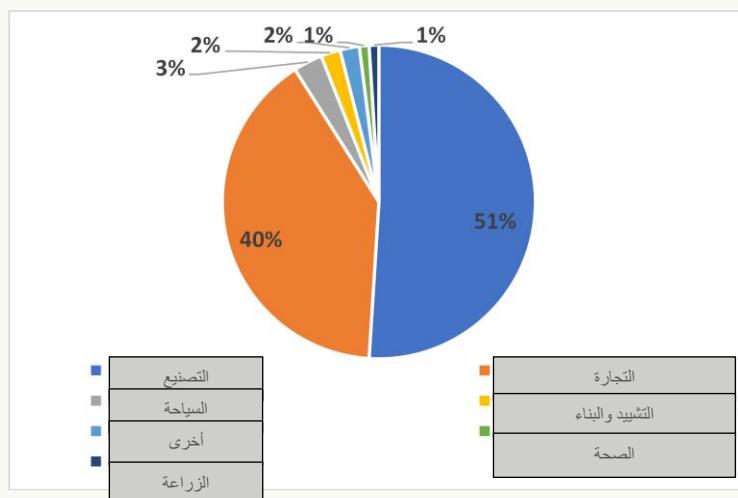
القطاع	الدولة	الجمعيات/ الاتحادات
وزير التجارة والصناعة	مصر	وكالة تنمية المشروعات المتناهية الصغر والمتوسطة
تدريب للشركات الصغيرة والمتوسطة	مصر	المعهد المصري للمشروعات الصغيرة والمتوسطة
المساعدة التقنية والحصول على التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة	الأردن	المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع (JEDCO)
أدوات تطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة	البحرين	تمكين
الشركات الصغيرة والمتوسطة - الشركات متناهية الصغر	المغرب	جمعية الشركات الصغيرة والمتوسطة في المغرب
جميعة خاصة	المغرب	الاتحاد العام للمؤسسات المغرب
الصناعة الزراعية/ قطاع النفط	المغرب	الجمعية المهنية لمصنعي النفط المغاربة
صناعة الدواجن	المغرب	الاتحاد المهني لقطاع الدواجن بالمغرب
استغلال المنتجات السمكية	المغرب	اتحاد الصناعات لتجهيز وتنمية المنتجات السمكية
اتحاد رجال الأعمال (جميع القطاعات)	الأردن	جمعية الأعمال الأردنية الأوروبية (جيبيا)
شبكة الأعمال	الأردن	شبكة سيدات الأعمال في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
جمعية الأعمال متناهية الصغر المملوكة للنساء (منظمة غير حكومية)	تونس	آدم - الجمعية التونسية لتنمية المقاولات الصغرى
الصناعة والتجارة والخدمات والحرف والمهن الصغيرة	تونس	الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية
زراعة	تونس	الجمعية التونسية للزراعة البيئية
ماء	تونس	جمعية المياه والتنمية
يروج للطاقة الشمسية في الشرق الأوسط	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	جمعية الشرق الأوسط لصناعة الطاقة الشمسية م.م.ح.
مرافق إمدادات المياه والصرف الصحي في الزراعة	الدول العربية	جمعية مراقب المياه للدول العربية (ACWUA)
القطاع الخاص - الكهرباء	لبنان	الجمعية اللبنانيّة للزراعة
الطاقة الشمسية والكتلة الحيوية	لبنان	بوتيك خدمات المرافق (BUS)
الطاقة الشمسية والحرارية والرياح	لبنان	سولارنيت
الغاز الحيوي	لبنان	جي جرين
طاقة	لبنان	جيوباز
طاقة	لبنان	برنامج كفالات للطاقة
		مرفق لبنان لتمويل كفاءة الطاقة والطاقة المتعددة (LEEREFF)
ادارة المياه وامدادات المياه ومشاريع المياه.	سلطنة عمان	جمعية المياه العمانية
طاقة	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	مجلس أعمال الطاقة النظيفة
محور بيئي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	ايكومينا
مرنة الزراعة ، أصحاب المصلحة المتعددين	فلسطين	غزة الحضرية وشبكة الحضرية
منظمة غير حكومية: الاستدامة البيئية للشركات والتنقيف والتشريع والاتصال والتوعية البيئية	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	المنصة الزراعية - منتدى جاب العربي للبيئة والتنمية (أفد)
دعم وتنمية القدرات للشركات الصغيرة والمتوسطة	دولة قطر	إنتربرائز قطر
الشركات الصغيرة والمتوسطة	سلطنة عمان	مركز الأعمال الوطني (NBC)
الشركات الصغيرة والمتوسطة	الإمارات العربية المتحدة	دبي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة
الشركات الصغيرة والمتوسطة	الإمارات العربية المتحدة	صندوق خليفة لتطوير المشاريع بأبوظبي
برنامج حكومي	المملكة العربية السعودية	أكاديمية تقييم
بحث (موضوع واحد: الشركات الصغيرة والمتوسطة)	الكويت	معهد الكويت للأبحاث العلمية
وكالة حكومية لتشجيع وتدريب المشروعات الصغيرة والمتوسطة	الكويت	الصندوق الوطني لتشجيع وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالكويت

## الملحق ج: البيانات المتابعة حول الدول

### مصر

ستكون تأثيرات تغير المناخ في مصر- أشد ما تكون في دلتا النيل مع تقلبات تدفق المياه وارتفاع مستوى سطح البحر/ غمر المناطق الساحلية باعتبارها المشاكل الرئيسية. وتشمل القطاعات الأكثر ضعفًا في جميع أنحاء مصر- الزراعة والمناطق الساحلية والاسترخاع السمكي ومصايد الأسماك والمورد المائي والموائل والمستوطنات البشرية وصحة الإنسان (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2018).

اعتبرًا من عام 2017، كانت الغالبية العظمى من 3.8 مليون شركة في مصر، صغيرة الحجم ولديها أقل من 10 موظفين، في حين أن 67600 (3٪) منها كانت شركات صغيرة ومتوسطة الحجم ويصل عدد موظفيها إلى 50 موظفًا (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 2018). تنشط معظم الشركات الصغيرة والمتوسطة في قطاعي التصنيع والتجلة، تليها السياحة والبناء. بشكل عام، تواصل الدولة لعب دور بارز في الاقتصاد في ظروف عمل جذابة ومن خلال الشركات المملوكة للدولة في قطاعات مثل البنوك والطاقة والتصنيع والزراعة والسياحة والنقل والخدمات.



أنشأت وزارة التجارة والصناعة (MCI) جهاز تنمية المشروعات المتناهية الصغر والصغرى والمتوسطة ليكون مسؤولاً -من بين أمور أخرى- عن تصميم وتنفيذ برامج الدعم ذات الصلة بالمهارات وسلسلة التوريد والتسويق والمشركة في المعرض التجاري والمفاوضات الجماعية للموردين. كما أنشأت وحدة دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المعهد المصري للمصري، والتي تقدم مجموعة شاملة من برامج التدريب لكل من المصريين وأصحاب الأعمال الصغيرة والمتوسطة. تتمثل رسالتها في تحديد الاحتياجات التدريبية لأصحاب المصلحة وتصميم البرامج التدريبية المطلوبة التي تشمل تطبيق أفضل الممارسات الدولية للمؤسسات الصغرى والصغرى والمتوسطة كمحور رئيسي للتنمية المستدامة.

### المراجع

#### References

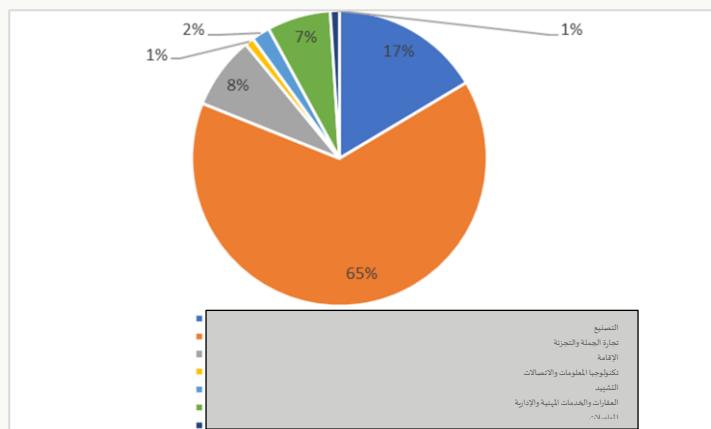
- منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي 2018: مؤشر سياسات الشركات الصغيرة والمتوسطة، منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منطقة البحر الأبيض المتوسط 2018، التقييم المؤقت للإصلاحات الرئيسية للشركات الصغيرة والمتوسطة.
- البنك المركزي المصري، بدون تاريخ: <http://www.cbe.org.eg/ar/BankingSupervision/Pages/Circulars.aspx?p=4>
- البنك المركزي المصري والمعهد المصري للصرف المصري
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2018: التكيف مع تغير المناخ في مصر. <https://www.adaptation-undp.org/explore/n> .Northern-africa/Egypt

## الأردن

تتركز الغالبية العظمى من سكان الأردن في الجزء الشمالي الغربي من البلاد، حيث يبلغ معدل هطول الأمطار أعلى مستوىاته ويكون الوصول إلى المياه أكثر سهولة. ونظراً لكونها بلداً جافاً مع تصنيف معظم مساحتها على أنها صحراء، فإن تفاصيل ندرة المياه يمثل إلى حد بعيد أكبر المخاطر المرتبطة بتغير المناخ على السكان والاقتصاد الأردنيين (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية 2017).

تعرف وزارة الصناعة المؤسسات الصغرى والمتوسطة في الأردن على أنها جميع المؤسسات التي يصل عدد موظفيها إلى 250 موظفاً (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 2019). وهي تمثل حصة كبيرة من النشاط الاقتصادي في البلاد، وتشكل أكثر من 80 % من إجمالي الأعمال في جميع القطاعات.

يُوظف هذا القطاع 71٪ من إجمالي القوى العاملة في القطاع الخاص، ويُساهمون بنسبة 40٪ من الناتج المحلي الإجمالي (بنك الاستثمار الأوروبي 2016). تُركز معظم المُشـركـات الصغيرة والمتوسطة في التصنيع وتتجـرـة الجملـة والتجـزـئة وخدمـات الإقـامة والطـعام. تمـثل هـذه القطاعـات مجـمـعـة 75٪ من جـمـيـع الوـظـافـات في اقـتصـاد الأـعـمـال، وتسـهم بـنـسـبـة 69٪ في النـاتـجـ المـحـلـيـ الإـجـمـالـيـ. يـعـتـبرـ قـطـاعـ المـعـلـومـاتـ والـاتـصالـاتـ (ICT) نـوـاـهـيـةـ في هـذـاـ السـيـاقـ، حيثـ أـنـهـ يـشـكـلـ أـقـلـ مـنـ 1٪ـ مـنـ حـيـثـ عـدـدـ المـشـركـاتـ، وـلـكـنـهـ يـسـاـمـهـ بـمـاـ يـقـرـبـ مـنـ 5٪ـ مـنـ النـاتـجـ الإـجـمـالـيـ (بنـكـ الاستثمارـ الأوروبيـ 2016).



تدعم المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع (جيد كو) تطوير الشركات الناشئة والمشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير المساعدة الفنية المتخصصة والموكمة والحصول على التمويل. وهي تقدم خدمات الإرشاد والاستشارات للشركات الناشئة والمشركات الصغيرة والمتوسطة، فضلاً عن تقديم الأبحاث والإحصاءات والبيانات والدعم الفني والمالي لتطوير وتحسين القدرة التنافسية للشركات والقدرات والإمكانات الادارية والفنية والتصديرية.

المراجع

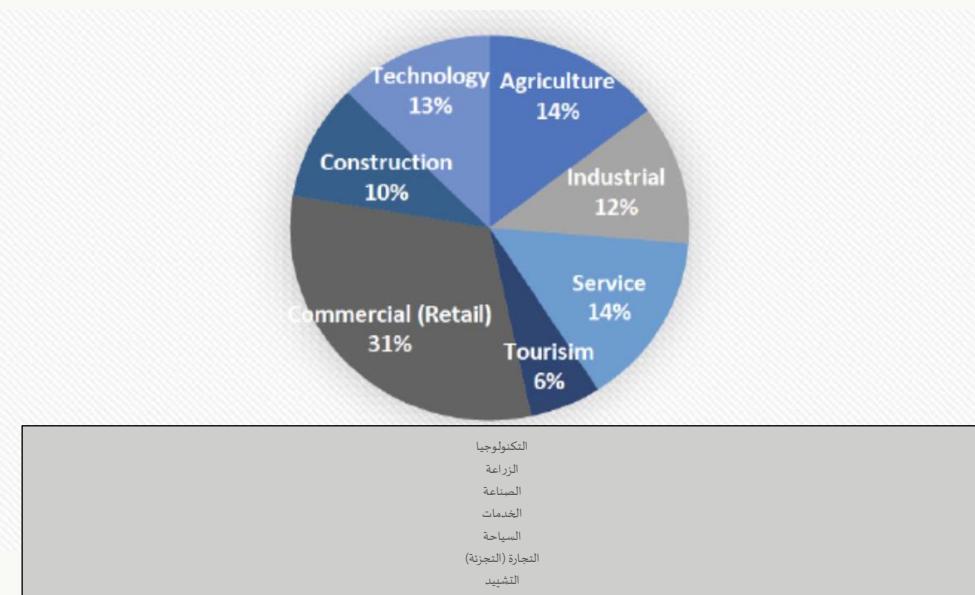
- بنك الاستثمار الأوروبي 2016: الأردن - تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الجوار. المؤلفان الرئيسيان: جي. فريور وإف. بيتر.
  - منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 2019: فعالية سياسة المشرّكات الصغيرة والمتوسطة في الأردن. دليل المستخدم 3: إحصاءات المشرّكات الصغيرة والمتوسطة ومؤشرات ريادة الأعمال. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للنشر، برلين.
  - الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية 2017. موجز مخاطر المناخ: الأردن. روابط المناخ - بوابة المعرفة العالمية لممارسي المناخ والتنمية.

<https://www.climatelinks.org/resources/climate-change-risk-profile-jordan>

## لبنان

إن التواجد المحدود لموارد المياه والأراضي في لبنان يجعل الزراعة من أكثر القطاعات الاقتصادية عرضة للتغير المناخي. يتأثر قطاع السياحة كذلك بتغير المناخ بسبب الضرر الذي يلحق بمجموعة واسعة من الموارد البيئية التي تعتبر عوامل جذب مهمة للسياحة.

أظهر استبيان شمل 103 شرکة صغيرة ومتعددة في لبنان أن غالبية المشرکات الصغيرة والمتوسطة تنشط في تجارة التجزئة، تليها الزراعة وصناعة التكنولوجيا والصناعة. يتركز الباقي في قطاعي الخدمات والسياحة، وجميعهم يشاركون بالخصوص الموضحة في الشكل أدناه.



### برنامجه بناء القدرات منخفضة الانبعاثات في لبنان:

يهدف إلى تحسين البنية التحتية ذات الصلة في لبنان والقدرات المؤسسية وتبادل المعلومات وعمليات التنسيق لتطوير القدرات المطلوبة لتحقيق تمية منخفضة الانبعاثات. يشمل ذلك تصميم أنظمة القياس والإبلاغ والتحقق (MRV) للإجراءات والوسائل المقترنة للحد من انبعاثات الغازات الدفيئة. يستهدف البرنامج القطاعين العام والخاص.

<https://openei.org/wiki/Lebanon-EU->

[UNDP Low Emission Capacity Building Programme \(LECBP\)](https://www.undp.org/lebanon/programmes/lecbp)

### بناء القدرات لاعتماد وتطبيق رموز الطاقة للمباني:

انتهى هذا البرنامج الآن، ولكنه يهدف إلى تحديث قوانين البناء الحالية وتحسين كفاءة استخدام الطاقة في الاستخدام النهائي، فقد أضاف المشروع الأنشطة الحالية وقدم لأصحاب المصلحة الدعم لإنشاء رموز طاقة فعالة من حيث التكلفة في المبني.

<https://www.thegef.org/project/capacity-building-adoption-and-application-energy-codes-buildings>

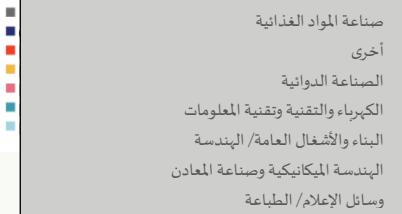
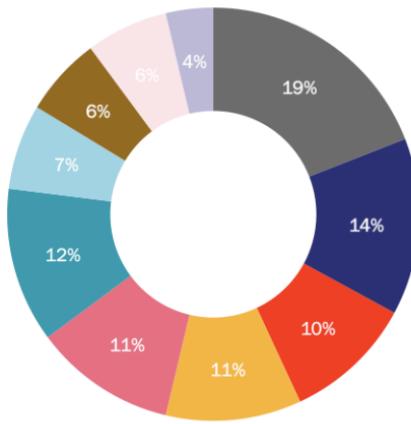
### المراجع:

- المشاريع الصغيرة والمتوسطة في لبنان: العقبات وآفاق المستقبل 2018 | عمر ملاعيب
- [http://www.usp.br/nereus/wp-content/uploads/TD\\_Nereus\\_02\\_2014.pdf](http://www.usp.br/nereus/wp-content/uploads/TD_Nereus_02_2014.pdf)
- <http://climatechange.moe.gov.lb/viewfile.aspx?id=19>
- <http://climatechange.moe.gov.lb/lebanons-low-emission>

### المغرب

بسبب تأثيرات تغير المناخ، سيخضع الاقتصاد المغربي للأخطر في السنوات القادمة. ومن المرجح أن تتأثر الزراعة وصناعة الأغذية الزراعية بسبب تغير المناخ الناجم عن الإجهاد المائي وانخفاض الموارد المائية. وقد لا تُعفي القطاعات الأخرى المعتمدة على المياه (الصناعة والبناء والأشغال العامة من بين قطاعات أخرى) من آثار تغير المناخ.

أظهرت دراسة أجراها البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية أن الحصة الأكبر من الشركات الصغيرة والمتوسطة تنشط في قطاع الأغذية الزراعية، تليها الصناعة وتكنولوجيا المعلومات والبناء والصناعات الدوائية.



### البرامج ومبادرات بناء القدرات للعمل المناخي

#### المبادرة المناخية للمؤسسات المغربية (IECM)

بناء قدرات القطاع الخاص لتحسين دمج المخاطر/ الفرص المرتبطة بتغير المناخ:

- فهم/ تحديد كمية انبعاثات الغازات الدفيئة. الإجراءات التي يمكن اتخاذها للتخفيف من تلك الانبعاثات والفرص الحالية للانتقال بنجاح إلى الاقتصاد الجديد منخفض الكربون.
- فهم مخاطر تغير المناخ للشركات وأنظمة إنتاجها. بدائل للحد من تأثير تغير المناخ والحصول على تقنيات تكيفية جديدة والفرص الحالية لموائمة أعمالهم بنجاح مع تغير المناخ وآثره.
- افتتاح للشركات المغربية على الفرص الموجودة في ديناميكيات إنشاء الاقتصاد الأخضر الجديد

<https://iecm.cgem.ma/iecm/>

المركز المغربي للكفاءة في مجال تغير المناخ - كلية القطاع الخاص: يقدم الدعم للقطاع الخاص (بما في ذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة) في تحوله المناخي من خلال بناء القدرات والدراسات والرصد.

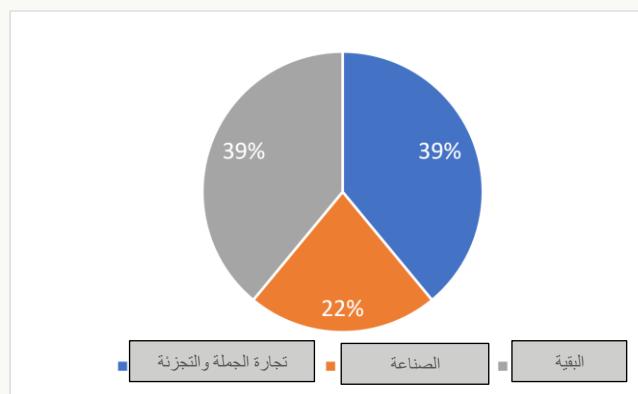
<http://www.4c.ma/college-secteur-prive>

## عمان

من المتوقع أن تعاني عمان من تأثيرات تغير المناخ مثل زيادة متوسط درجات الحرارة وزيادة عدم انتظام هطول الأمطار وارتفاع مستوى سطح البحر والتصحر. يعني الاقتصاد العماني بالفعل من الجفاف وملوحة التربة والجفاف المتكرر وندرة المياه، وسيتأثر بشدة في المستقبل (أحمد وشودري 2012).

يعتمد الاقتصاد العماني بشكل كبير على النفط الخام، على الرغم من أن الاستثمارات في التنويع الاقتصادي جزئية. وفقاً لذلك، وجدت مجموعة أكسفورد للأعمال أن قطاع المركبات الصغيرة والمتوسطة في عمان يمثل 90٪ من الأنشطة الاقتصادية، ولكنه يمثل 15٪ فقط من الناتج المحلي الإجمالي (مجموعة أكسفورد للأعمال 2019). تشكل المركبات التي يصل عدد العاملين فيها إلى 10 عمال 87٪ من إجمالي المركبات، ولكنها لا توظف إلا حوالي 38٪ من إجمالي القوى العاملة.

يضم قطاع الجملة والتجزئة ما يقرب من 40٪ من الأعمال (51,700)، تليها الصناعة التحويلية بنسبة 22٪ من المركبات (29,000). يشكل هذان النشاطان الاقتصاديين أكثر من 60٪ من إجمالي المركبات المسجلة.



تمتلك عمان العديد من المناهج والمؤسسات لدعم قطاع المركبات الصغيرة والمتوسطة، من بينها المديرية العامة لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة بوزارة التجارة والصناعة (MCI) والهيئة العامة لتنمية المركبات الصغيرة والمتوسطة التي تدعم المركبات الصغيرة والمتوسطة منذ عام 2013 للبحث عن التمويل.

يهدف برنامج البحث العلمي والإبتكار (RnD) إلى بناء قدرات البحث والإبتكار في القطاع الصناعي للتعامل مع المشاكل والتحديات الصناعية التي تواجه بعض المركبات الصغيرة والمتوسطة. تأسس مركز الأعمال الوطني (NBC) في عام 2012 كمنصة لرواد الأعمال للمضي. قدمًا بأفكارهم التجارية وتحويلها إلى مشروع كبير. يهدف مركز الأعمال الوطني (NBC) إلى أن يصبح المنصة الرئيسية لرواد الأعمال العمانيين من خلال تقديم الدعم والتوجيه والتدريب والمتابعة لرواد الأعمال لتطوير مشاريعهم.

## المراجع

- أحمد ومحمد وشودري، ب. (2012) "تغير المناخ في عمان: المعرفة الحالية والطريق إلى الأمام"، التعليم والأعمال والمجتمع: قضايا الشرق الأوسط المعاصرة، المجلد 5، الفقرة رقم 4، ص 228 - 236.
- مجموعة أكسفورد للأعمال 2019: <https://oxfordbusinessgroup.com/news/how-private-sector-99s-long-term-economic-plans%80%20%and-smes-stand-benefit-oman>

## فلسطين

تشمل تأثيرات تغير المناخ الارتفاع المتسلع في مستوى سطح البحر والتغيرات في أنماط هطول الأمطار الإقليمية. من المتوقع أن يكون انخفاض هطول الأمطار أهم تأثير على فلسطين خلال القرن الحالي، مصحوباً بارتفاع ملحوظ في متوسط درجات الحرارة. كما أن القطاع الزراعي - وهو حجر الزاوية في الاقتصاد - سوف يعاني نتيجة لذلك. علاوة على ذلك، يفرض المشهد السياسي الفلسطيني المجزأ بعضاً من أكبر التحديات للتكييف مع تغير المناخ.

يحتل تطوير المركبات الصغيرة والمتوسطة مرتبة عالية في جدول أعمال سياسات السلطة الفلسطينية. تهيمن المشاريع الصغيرة على المركبات الفلسطينية الصغيرة والمتوسطة. قطاع البناء هو القطاع الوحيد الذي يتميز بحضور أقوى للمؤسسات المتوسطة الحجم.

تتمتع المركبات الصغيرة والمتوسطة بحضور ملحوظ في القطاع الصناعي. وهي مقسمة بين أنشطة التعدين واستغلال المحاجر وتصنيع الملابس الجاهزة ومركبات المنتجات غير المعدنية والأعذية والمشروبات. يقف قطاع السياحة باعتباره القطاع الوحيد الذي يتواجد فيه عدد محدود من المركبات الصغيرة والمتوسطة.

**برنامجه سوينتش ميد: مشاريع سوينتش ميد الخضراء ومكونات المجتمع المدني:** زيادة الدعم والمورد المالية لتلبية احتياجات سوق رواد الأعمال الخضراء (التحول الأخضر) وتحسين المساعدة الفنية وبناء القدرات.

### • المؤسسات الأكاديمية ومراعك البحث المشتركة في البرنامج

- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (amas)
- CPSD - مركز تنمية القطاع الخاص
- أربج - معهد الأبحاث التطبيقية القدس
- جامعة فلسطين المتعددة الألية
- جامعة بيت لحم
- جامعة القدس المفتوحة
- جامعة فلسطين التقنية
- جامعة بيرزيت

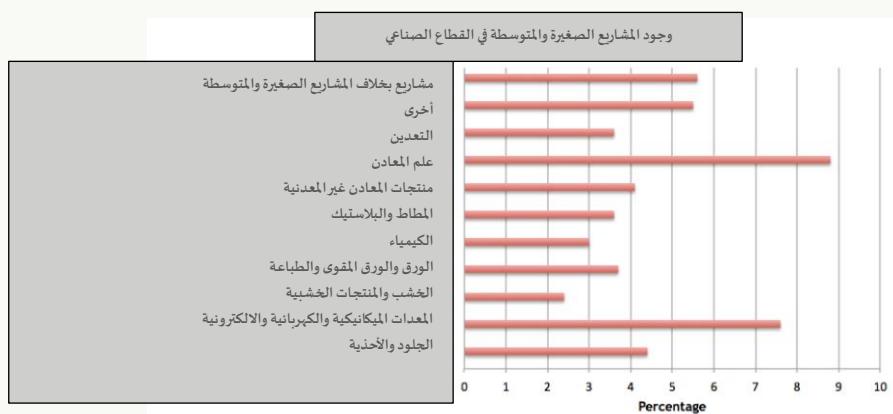
النطاق الجغرافي للمركز الفلسطيني لبحوث الطاقة والبيئة (PEC): تأسس المركز الفلسطيني لبحوث الطاقة والبيئة (PEC) في عام 1993، وهو مؤسسة وطنية للبحث والتطوير مسؤولة عن البحث وتنفيذ الطاقات المتعددة وكفاءة الطاقة في فلسطين. تشمل مهمتها الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة والطاقة النظيفة للبيئة. يتعاون المركز الفلسطيني لبحوث الطاقة والبيئة (PEC) مع شركاء وطنيين وإقليميين ودوليين من خلال شبكة قوية للغاية قائمة على الشراكات. يتمتع المركز الفلسطيني لبحوث الطاقة والبيئة (PEC) بإدارة مالية مستقلة مدققة من قبل كل من سلطة الطاقة الفلسطينية ووزارة المالية.

## المراجع:

- [https://unctad.org/system/files/official-document/gdsapp20041\\_en.pdf](https://unctad.org/system/files/official-document/gdsapp20041_en.pdf)
- <https://al-shabaka.org/briefs/climate-change-the-occupation-and-a-vulnerable-palestine/>
- <https://switchmed.eu/wp-content/uploads/2020/04/National-Scaling-up-Roadmaps-EN-Palestine.pdf>

### تونس

تمثل المركبات الصغيرة والمتوسطة في تونس أكثر من 94% من الصناعات التحويلية. تتواجد المركبات الصغيرة والمتوسطة كذلك في قطاعات مهمة أخرى، بما في ذلك البيع بالتجزئة والخدمات والتمويل والإقامة والصحة. وتنقسم المركبات الصغيرة والمتوسطة في مجال التصنيع على النحو التالي.



### خصائص النسيج الصناعي التونسي 2011 الإطار المؤسسي وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة

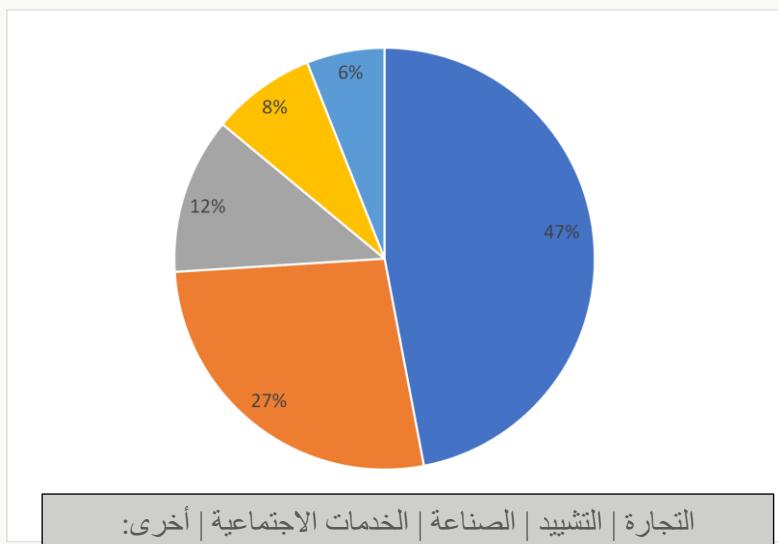
"في تونس، سيؤدي تغير المناخ إلى انخفاض الموارد المائية، حيث تعاني البلاد بالفعل من حالة من الإجهاد المائي. كما سيتأثر الخط الساحلي بشكل خطير بالتعريبة وانسحاب الخط الساحلي وتملخ مناسبات المياه الساحلية وغمر الأراضي الزراعية في المناطق الساحلية. إذا أثرت آثار تغير المناخ على الساحل، فستكون السياحة مهددة كذلك. ستؤثر آثار تغير المناخ كذلك على الزراعة، وسيزداد الإنتاج الزراعي ولكن يُستثنى من ذلك قطاع الصحة. أخيراً، قد يتأثر ثلثا الأراضي التونسية بالتصحر" (اقتباس نصائح عطية، الخبر الرئيسي في تغير المناخ خلال ندوة: "تغير المناخ في تونس: إدراك الآثار")

**التكيف مع تغير المناخ: بناء القدرات ودعم تنفيذ السياسة الوطنية للتكييف مع تغير المناخ (المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) ووزارة البيئة والشؤون المحلية): تعزيز قدرات القطاعين العام والخاص لدمج التكيف مع تغير المناخ في هيكلهم والاستراتيجيات والأنشطة.**

### المملكة العربية السعودية

الظروف المناخية في المملكة العربية السعودية قاحلة، والصحراء الرملية تجعل العديد من المناطق عرضة للفيضانات والتصحر. يعاني القطاع الزراعي بسبب الظروف البيئية غير الملائمة، على الرغم من وجود زراعة رعوية كبيرة في بعض المناطق. تفتقر المملكة العربية السعودية إلى موارد مائية دائمة، وبالتالي تعتمد على المياه الجوفية وتحلية مياه البحر لتلبية احتياجاتها من المياه (البنك الدولي 2020).

للشركات الصغيرة والمتوسطة راسخة في المملكة العربية السعودية بإجمالي يقدر بـ 1.97 مليون شركة، 85٪ منها عبارة عن شركات ذات ملكية فردية (متناهية الصغر). تشكل الشركات الصغيرة والمتوسطة ما يقرب من 90٪ من جميع الشركات المسجلة وتوظف ما يقرب من 60٪ من إجمالي القوى العاملة. أكثر من 70٪ من الشركات الصغيرة والمتوسطة نشطة في قطاعي التجزئة والبناء ، تليها 12٪ في القطاع الصناعي (معهد الكويت للأبحاث العلمية 2018).

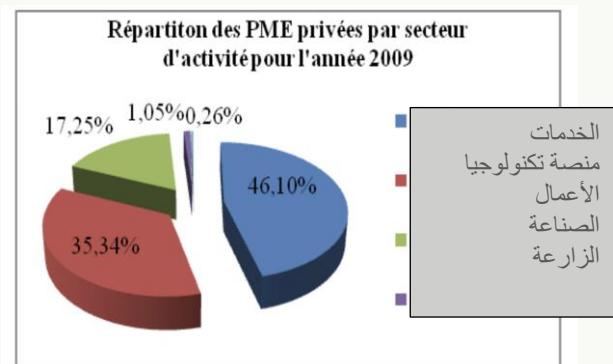


"تقييم" هو برنامج معتمد تنفذه الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية (سمة) لتقييم القدرة المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية. التقييم المنهجي للشركات الصغيرة والمتوسطة يجعل من "تقييم" أداة تفاعل فعالة بين البنوك والشركات الصغيرة والمتوسطة. أكاديمية تقييم هي مركز للتدريب وتطوير المناهج، والتي يمكن أن توفر برنامج التدريب المستهدف على تغير المناخ.

- المراجع:
- برواة معرفة تغير المناخ التابعة للبنك الدولي: المملكة العربية السعودية. <https://climateknowledgeportal.worldbank.org/country/saudi-arabia/adaptation>
  - معهد الكويت للأبحاث العلمية، 2018. وضع الشركات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي: السياسات والمؤسسات والطريق إلى الأمام. للشركات الصغيرة والمتوسطة في الكويت: تأثيرها والطريق إلى الأمام. المجلد الرابع. TE051C.

## الجزائر

تتوقع سينarioهات المناخ المستقبلية زيادة الأحداث المناخية المتطرفة التي تؤثر على العديد من القطاعات الضعيفة، والتي بدورها قد يكون لها آثار اجتماعية واقتصادية خطيرة (مكر المناخ الوطني). قد يتدهور وضع القطاعات المتعثرة مثل الزراعة. من التحديات التي تواجهها الجزائر رفع مستوى الوعي بين القطاع الخاص بشأن فوائد ومزايا تغير المناخ. تلعب الشركات الصغيرة والمتوسطة دوراً مهماً للغاية بالنسبة للاقتصاد خلال المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي غير الهيدروكربوني والقيمة المضافة. تنشط الشركات الصغيرة والمتوسطة في مجموعة متنوعة من القطاعات، بما في ذلك الأشغال العامة والمباني والخدمات والصناعة والزراعة (انظر الرسم البياني أدناه).



الراجح: LES PME/PMI EN ALGERIE : ETAT DES LIEUX SME/SMI IN ALGERIA: INVENTORY OF FIXTURES Samia GHARBI, 2011

## البحرين

في حين أن تغير المناخ يهدد كل دول الخليج العربية فإن لارتفاع منسوب مياه البحر سيعرض البحرين على وجه الخصوص للخطر. يمكن أن تغمر المياه ما بين 27 و56٪ من أصغر دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بسبب لارتفاع مستوى سطح البحر بحلول عام 2100 (لوب لوج 2019). حين أن تغير المناخ يهدد كل الممالك العربية في الخليج الفارسي، فإن لارتفاع منسوب مياه البحر سيعرض البحرين على وجه الخصوص للخطر. يمكن أن تغمر المياه ما بين 27 و56٪ من أصغر دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بسبب لارتفاع مستوى سطح البحر بحلول عام 2100 (لوب لوج 2019). من بين 92.000 مشروع في البحرين ، هناك حوالي 85.000 شركة متناهية الصغر اعتباراً من عام 2018 ، في حين أن هناك 5500 شركة صغيرة و 9500 شركة متوسطة مقارنة بـ 176 شركة كبيرة (ستاتيستا 2021). تمثل الشركات الصغيرة والمتوسطة في البحرين أكثر من 99٪ من الشركات النشطة، وتمثل 73٪ من العمالة في القطاع الخاص و 28٪ من الناتج المحلي الإجمالي للبحرين (مجموعة أكسفورد للأعمال، 2018). لم تتوفر معلومات حول مساهمة الشركات الصغيرة والمتوسطة في مختلف قطاعات الاقتصاد.

إحدى أهم أدوات تطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة في البحرين هي الهيئة شبه الحكومية "تمكين" ، والتي تأسست في عام 2006. وهي تشجع تأسيس الشركات وتوفر الدعم اللازم لزيادة إنتاجية الشركات القائمة. في السنوات الأخيرة، تحول التركيز نحو تحسين المهرات والمساعدة العملية للشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال برنامج دعم المؤسسات وبرنامج الشهادات المهنية. بحلول نهاية عام 2015 ، دربت تمكين ما يقرب من 95000 فرداً، وأقامت علاقات مع أكثر من 50 معهداً مهنياً (مجموعة أكسفورد للأعمال 2018).

### المراجع:

- لوب لوج 2019: <https://lobelog.com/will-bahrain-disappear-beneath-the-waves/>
- أميابس إم، عبد الله ه. ، 2014. تأثير أنظمة المشاريع على الشركات الصغيرة والمتوسطة في مملكة البحرين. المجلة الدولية لأبحاث الإدراة والتسيير 57-49 (1): 57-49.
- مجموعة أكسفورد للأعمال ، 2018: مبادرات حكومية جديدة تدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في البحرين.
- <https://oxfordbusinessgroup.com/analysis/thinking-big-small-businesses-support-gdp-and-private-sector-2021/01/15> تاريخ الدخول: [employment-and-government-helping-them](https://www.statista.com/statistics/943018/bahrain-number-of-enterprises-by-size/)
- <https://www.statista.com/statistics/943018/bahrain-number-of-enterprises-by-size/>

### ليبيا

لأنه لا يوجد بيانات رسمية عن عدد أو حجم الشركات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا. تمثل صناعة الأغذية والمشروبات الحصة الأكبر من الشركات الصغيرة والمتوسطة. يهيمن على قطاع التصنيع إنتاج المواد الغذائية والأخشاب والمعادن. ينخرط عدد صغير من الشركات الصغيرة والمتوسطة كذلك في صناعة الملابس وإنتاج السيراميك والطوب.

#### المراجع

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2016): الشركات الصغيرة والمتوسطة في إعادة إعمار ليبيا: التحضير لاقتصاد ما بعد الصراع، (التنمية)

### الكويت

نظراً لطبيعة الساحل المنخفض للكويت، فإنها معرضة لخطر ارتفاع مستوى سطح البحر المرتبط بتغير المناخ. مع ارتفاع 0.5 متر، يمكن أن تفقد الكويت ما يصل إلى 3٪ من أراضيها الساحلية، مما يؤثر على 5٪ من ناتجها المحلي الإجمالي (المساهمات المحددة وطنياً للكويت 2015).

يهيمن على الاقتصاد الكويتي النفط والقطاع العام. يعمل في القطاع العام أكثر من 80٪ من إجمالي القوى العاملة الوطنية البالغ عددها حوالي 390,000. يمثل القطاع الخاص 19٪ فقط أو 73,500 شخص. يعمل أقل من 7٪ من القوى العاملة الكويتية أو حوالي 27,000 في قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، والذي يساهم فقط بنسبة ضئيلة تبلغ 3٪ في الناتج المحلي الإجمالي (ملامور مينا إنستيجننس 2020).

تشير التقديرات إلى أن هناك ما يقرب من 25 إلى 30 ألف شركة صغيرة ومتوسطة في الكويت، تمثل حوالي 90٪ من إجمالي عدد المنشآت. حوالي 40٪ منها في قطاع تجارة الجملة/ التجزئة وكذلك الفنادق والمطاعم، و33٪ في قطاعي البناء والصناعة (ملامور مينا إنستيجننس 2020). تفتقر الكويت إلى قاعدة بيانات تفصيلية عن المنشآت الصغيرة والمتوسطة مع تعرifات مختلفة لفئات الحجم وتصنيفات القطاع.

يقدم الصندوق الوطني للتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة (صندوق المشاريع الصغيرة والمتوسطة) -الذي تأسس برأس مال قدره 2 مليار دينار كويتي- قروضاً للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بتمويل يصل إلى 500 ألف دينار كويتي لكل شركة، وسيكون لديه نظرة عامة واسعة على مشهد المنشآت الصغيرة والمتوسطة. كما أنه يوفر من بين مهام أخرى- برامج تدريبية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، ويمكن أن يكون مصدراً مفيدةً لبناء القبرات.

#### المراجع:

- أحمد عبد الرحمن أحمد وعبد الله العويحان 2015: المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الكويت: الحجم والعقبات والعلاجات المقترنة، مجلة الدراسات والبحوث الإدارية 3 (8): 14-7.
- ملامور مينا إنستيجننس 2020: المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الكويت بعد كوفيد 19: الوضع الحالي. صادر عن المركز المالي الكويتي ش.م.ك. (مركز). [www.markaz.com%2Fgetmedia%2F653b185f-65b8-4fe7-8e62-3017f3e678c0%2FNote-on-Kuwait-SMEs-ENG-16-07-2020\\_1.pdf.aspx&usg=AOvVaw1uvJhiOilguN61daoygVv](http://www.markaz.com%2Fgetmedia%2F653b185f-65b8-4fe7-8e62-3017f3e678c0%2FNote-on-Kuwait-SMEs-ENG-16-07-2020_1.pdf.aspx&usg=AOvVaw1uvJhiOilguN61daoygVv)
- الكويت 2015: مساهمات مقصودة محددة وطنياً. اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

### دولة قطر

تفتقر قطر إلى الأراضي الصالحة للزراعة وموارد المياه، وبالتالي فهي معرضة بشكل خاص لتأثيرات الاحتباس الحراري. وهي من بين الدول العشر الأكثر تأثراً بارتفاع مستوى سطح البحر من حيث النسبة المئوية لمساحة الأرض والأراضي الرطبة المتأثرة، الأمر الذي سيؤثر بشدة على السواحل والحياة البحرية، في حين أن ارتفاع درجات الحرارة سيهدد الأمان المائي ويقلل من كفاءة المنطقة الحيوية. محطات التحلية (الخاطر 2020).

يعتبر اقتصاد قطر من أغنى الاقتصادات في العالم، ويكون في الغالب من صادرات النفط. فيما يتعلق بالأعمال الخاصة، تشكل قطاعات الصناعة والبناء والنقل 25٪ فقط من إجمالي الشركات المسجلة، ولكنها توظف حوالي 70٪ من إجمالي القوى العاملة في القطاع الخاص. لا توجد بيانات متاحة، ولكن من المحتمل أن تكون الشركات الصغيرة ومتناهية الصغر نشطة في الغالب في القطاع التجاري، بينما يمكن إيجاد الشركات المتوسطة في قطاعات الصناعة والبناء والنقل (معهد الكويت للأبحاث العلمية 2018).

إنتررايز قطر هي وكالة دعم للشركات الصغيرة والمتوسطة؛ وهي محطة واحدة تدعم وتعزز قدرات عمليات الأعمال. تقدم إنتررايز قطر مجموعة واسعة من الخدمات لرواد الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك التعليم والتوجيه والبحث والترتيبات المالية. تدعم إنتررايز قطر المشاريع من خلال الشركات ذات المؤسسات التعليمية المعروفة، وقد تكون مضيفة لبرامج تدريب مخصصة لتغيير المناخ.

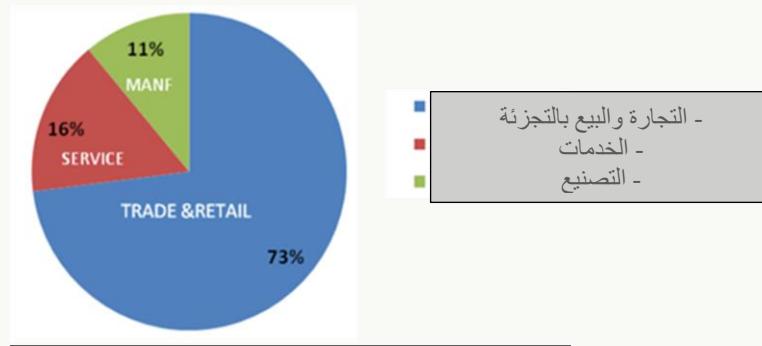
#### المراجع:

- الخاطر سعادة، لولوة ر. 2020: الدول الصغيرة وتغير المناخ: حالة قطر.. change-case-qatar
- معهد الكويت للأبحاث العلمية ، 2018: وضع الشركات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي: السياسات والمؤسسات والطريق إلى الأمان. الشركات الصغيرة والمتوسطة في الكويت: تأثيرها والطريق إلى الأمان. المجلد الرابع. TE051C.

## الإمارات العربية المتحدة

الإمارات العربية المتحدة هي واحدة من الدول التي لديها أعلى معدل من التعرض للتأثيرات المحتملة للتغير المناخي. وتشمل الآثارارتفاع درجات الحرارة وانخفاض هطول الأمطار والجفاف ولارتفاع مستويات سطح البحر وزيادة العواصف. تكون عواقب تلك الآثار شديدة على البنية التحتية وصحة الإنسان والموائل الطبيعية، مما يؤثر على مختلف قطاعات وسياسات التنمية بما في ذلك الاجتماعية والاقتصادية والصحية والبيئية (الإمارات العربية المتحدة 2020).

لا يوجد تعريف مشاركة للشركات الصغيرة والمتوسطة في دولة الإمارات العربية المتحدة، لذلك ليس من السهل مقارنة الأرقام بين الإمارات الفردية. بحسب ما أفادت به وزارة الاقتصاد، تمثل الشركات الصغيرة والمتوسطة ما يقرب من 95% من جميع الشركات العاملة في الدولة. تشكل الشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي وحدها 95% من إجمالي الشركات، وتوظف 42% من القوة العاملة، وتساهم بنحو 40% في الناتج المحلي الإجمالي لدبي. تنشط الشركات الصغيرة والمتوسطة في مجالات متعددة تتعلق بالتجارة والخدمات.



تعتبر الشركات الصغيرة والمتوسطة راسخة بشكل خاص في دبي، نظراً لأن الشركات الصغيرة والمتوسطة تأسست في دبي في عام 2002. وهي تعزز الابتكار والقيادة في جميع قطاعات الشركات الصغيرة والمتوسطة وتدعم رواد الأعمال في جميع مراحل تطورهم. في أبو ظبي، يوجد صندوق خليفة السلطة الرئيسية للشركات الصغيرة والمتوسطة منذ عام 2007.

### المراجع:

- الإمارات 2020: تغير المناخ في الإمارات العربية المتحدة. <https://u.ae/en/information-and-services/environment-and-energy/climate-change/climate-change>
- معهد الكويت للأبحاث العلمية ، 2018. وضع الشركات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي: السياسات والمؤسسات والطريق إلى الأمام. الشركات الصغيرة والمتوسطة في الكويت: تأثيرها والطريق إلى الأمام. المجلد الرابع. TE051C.

**الملحق د: مصفوفة النظرة العامة – منظمات الأبحاث التخطيطية والأوساط الأكademية وعروضها الحالية لتلبية احتياجات بناء القدرات في القطاع الخاص والشركات الصغيرة والمتوسطة**

العرض الحالي حسب فئات بناء القدرات الرئيسية				المؤسسة/ المنظمة
فهم سياسات مناخ الأعمال ذات الصلة	المعرفة بآثار المناخ	الحصول على تمويل	إدارة المخاطر والتخفيف من حدتها	
				المغرب
X	X		X	المبادرة المناخية للمؤسسات المغربية
X	X		X	المركز المغربي للكفاءة تغير المناخ (4C)- كليات القطاع الخاص (CSP)
	X			جامعة ابن طفيل (التكيف مع المناخ)
				فلسطين
	X			معهد الأبحاث التطبيقية القدس
	(الزراعة) X			جامعة القدس المفتوحة
	X (الزراعة)			جامعة فلسطين التقنية
X	X	X	X	مركز أبحاث بيئة الطاقة الفلسطيني
				تونس
	X			جامعة قرطاج
	X			المعهد الزراعي الوطني التونسي (INAT)
				الجزائر
	X			جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان
X	X		X	المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي (DGRSDT)
	X		X	مرصد السيادة الغذائية والبيئة (OSAE)
				الأردن
X	(X)			المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع (JEDCO) (جيديكو)
				مصر
		X		وحدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمعهد المصري في مصر
				البحرين
X	X	X	X	"تمكين"
				الكويت
		X		الصندوق الوطني لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

قطر				
إنتربرايز قطر				
جامعة قطر - كلية الإدارة والاقتصاد				
مصنع واحد				
دبي				
دبي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة				
مركز التعاون الإقليمي بدبي				
لبنان				
الجامعة الإسلامية في لبنان				
الجامعة الأمريكية في بيروت				
إقليمياً				
البنك الأوروبي لإنشاء والتعهير - مركز التمويل ونقل التكنولوجيا للمناخ				
مركز المناخ للشركات الصغيرة والمتوسطة				
ميثاق الأمم المتحدة العالمي				

**الملحق هـ: محاولة التوفيق بين عروض التدريب التي تقدمها المنظمات البحثية والأوساط الأكademية واحتياجات بناء القدرات المحددة للقطاع الخاص والشركات الصغيرة والمتوسطة**

فهم سياسات مناخ الأعمال ذات الصلة	المعرفة بتغيير المناخ	الحصول على تمويل المناخ	ادارة المخاطر والتخفيف من حالتها	العرض المحتملة احتياجات وفجوات بناء القدرات
تملك أكثر من 34% من المنظمات المختارة المعرفة الالزامية لتقديم تدريبات محتملة على الشركات الصغيرة والمتوسطة وسياسات المناخ	تملك أكثر من 93% من المنظمات المختارة المعرفة لتقديم تدريبات محتملة على الجوانب الفنية لتغيير المناخ حول الحصول على التمويل المناسب للمناخ	يملك ما يقرب من 31% من المنظمات المختارة المعرفة لتقديم تدريبات محتملة في إدارة المخاطر	يملك ما يقرب من 43% من المنظمات المختارة المعرفة لتقديم تدريبات محتملة في إدارة المخاطر	<b>أساس المعلومات السلبية عن التأثيرات والمخاطر تحديد تدابير المناخ القدرة الفنية المعرفة بكيفية استغلال الفرص المالية فهم سياسات مناخ الأعمال ذات الصلة</b>

\* ملاحظة: تم حساب النسب المذكورة أعلاه بناء على عينة من 29 مؤسسة بحثية وأكademية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بناءً على النتائج الموضحة في الملحق د.

على الرغم من أن معظم المنظمات / المراكز البحثية المختارة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تتمتع بالقدرة على تقديم دورات تدريبية حول فهم تأثيرات تغيير المناخ بشكل عام وتحديد التدابير المناخية المحتملة وتقديم الدعم الفني لتطوير المشاريع / المنتجات وكذلك المعلومات الواضحة عن نوع القطاعات التي قد يتم تغطيتها دائمًا، هناك بعض المعاهد البحثية (المختصة في البحوث الزراعية على سبيل المثال) أو المنظمات / المبادرات الدولية التي تستهدف كفاءة الطاقة أو تدابير الطاقات المتجددة. وبناءً على نتائج الاستبيان، يتعين أن تكون التدريبات على المعرف ذات الصلة بتغيير المناخ والجوانب الفنية أكثر تخصيصاً للقطاع من أجل اتخاذ قرار مستثير بشأن تدابير العمل المناخي الممكنة والمناسبة. بالنظر إلى البيانات المتاحة حول الدول (الملحق ج) والقطاعات التي تكون فيها الشركات الصغيرة والمتوسطة هي الأكثر نشاطاً، يمكن للمرء أن يبدأ بالقطاعات التالية: التصنيع والتجارة والزراعة (بما في ذلك قطاع الأغذية الزراعية) والتجزئة والخدمات والقطاع الصناعي. قد تتضمن وحدات التدريب المحتملة التي يمكن تطويرها جوانب مثل زيادة الوعي بمخاطر تغيير المناخ وتأثيراتها ودعم تطوير أدوات لتصميم استراتيجيات التخفيف والتكيف المناسبة في سياق الشركات الصغيرة والمتوسطة. بالنظر إلى النتائج الواردة في الملحق د، قد تتمكن غالبية المنظمات / المعاهد البحثية التي تم تقييمها من تقديم دورات تدريبية حول فهم تأثيرات تغيير المناخ والمخاطر وتدابير التكيف والتخفيف الممكنة. قد يستلزم ذلك تعديل المناهج الحالية في كثير من الأحيان، إلا أن إجراء المزيد من التقييم لهذا الأمر وإلى أي مدى قد يكون ذلك مطلوباً يخرج عن نطاق الدراسة التخطيطية المثلثة. تشمل المجالات التي قد تفتقر إلى عروض بناء القدرات التوجيه بشأن كيفية الوصول إلى التمويل المتعلق بالمناخ وفهم سياسات الأعمال المتعلقة بالمناخ، وهو ما يعني -مرة أخرى- أن مثل تلك العروض قد يحتاج إلى تطوير. يتعين الأخذ بعين الاعتبار معرفة ما تقدمه المنظمات والمبادرات الأكثر توجهاً عملياً بالفعل، والتي يتعين تقديمها من منظور أكاديمي / بحثي أكثر يكمل بعضها البعض (انظر أدناه).

معظم المنظمات المدرجة في الملحق د، والتي يمكن أن توفر تدريباً على فرص التمويل المحتملة تقدم بالفعل برامج دعم لتشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة في التعامل مع تغيير المناخ. وعادةً ما يكون لديهم خبراء داخليون بوسعيتهم تقديم المشورة بشأن الجدوى المالية لتقنيات المناخ أو طرق التمويل الحالية للبنوك الوطنية (على سبيل المثال؛ البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير من خلال برنامج مركز التمويل ونقل التكنولوجيا للمناخ) على سبيل المثال. تتمتع تلك المنظمات بمعرفة كبيرة فيما يتعلق بتمويل المناخ وفهم الأولويات الوطنية، فضلاً عن البرامج الحالية والمنتجات المالية ذات الصلة بالبنوك الوطنية، والمخصصة للشركات الصغيرة والمتوسطة. عندما يتعلق الأمر بفهم سياسات الحد من مخاطر المناخ والسياسات المناخية ذات الصلة بالشركات الصغيرة والمتوسطة، فإن بعض المؤسسات الخاصة مثل إدارة الطوارئ والكوارث الدولية (ومقرها المغرب) قد وفرت بالفعل دورات تدريبية حول فهم ودمج مخاطر المناخ / الفرص في أنشطة الشركات الصغيرة والمتوسطة، وكيف يمكن للشركات الصغيرة والمتوسطة التخفيف من ابعادات الغازات الدفيئة وتقليلها تماشياً مع الأولويات الوطنية.